



معاً لتعزيز رؤية السعودية والوصول
للعالمية بجودة وتميز – همّة للقمة..

أهلا وسهلا ومرحبا وحياكم الله
لجميع الحاضرين الأفاضل الكرام

قال الله تعالى في كتابه العزيز :-
لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ
يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا،،

حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم:-

(إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا عَمَلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يُتَّقَنَهُ)

الدورة التدريبية وورشنة العمل

أهم أساليب وطرق مكافحة الجرائم المعلوماتية

وغسيل الأموال



الدورة التدريبية وورشة العمل

أهم أساليب وطرق مكافحة
الجرائم المعلوماتية وغسيل
الأموال

نظام إدارة الجودة

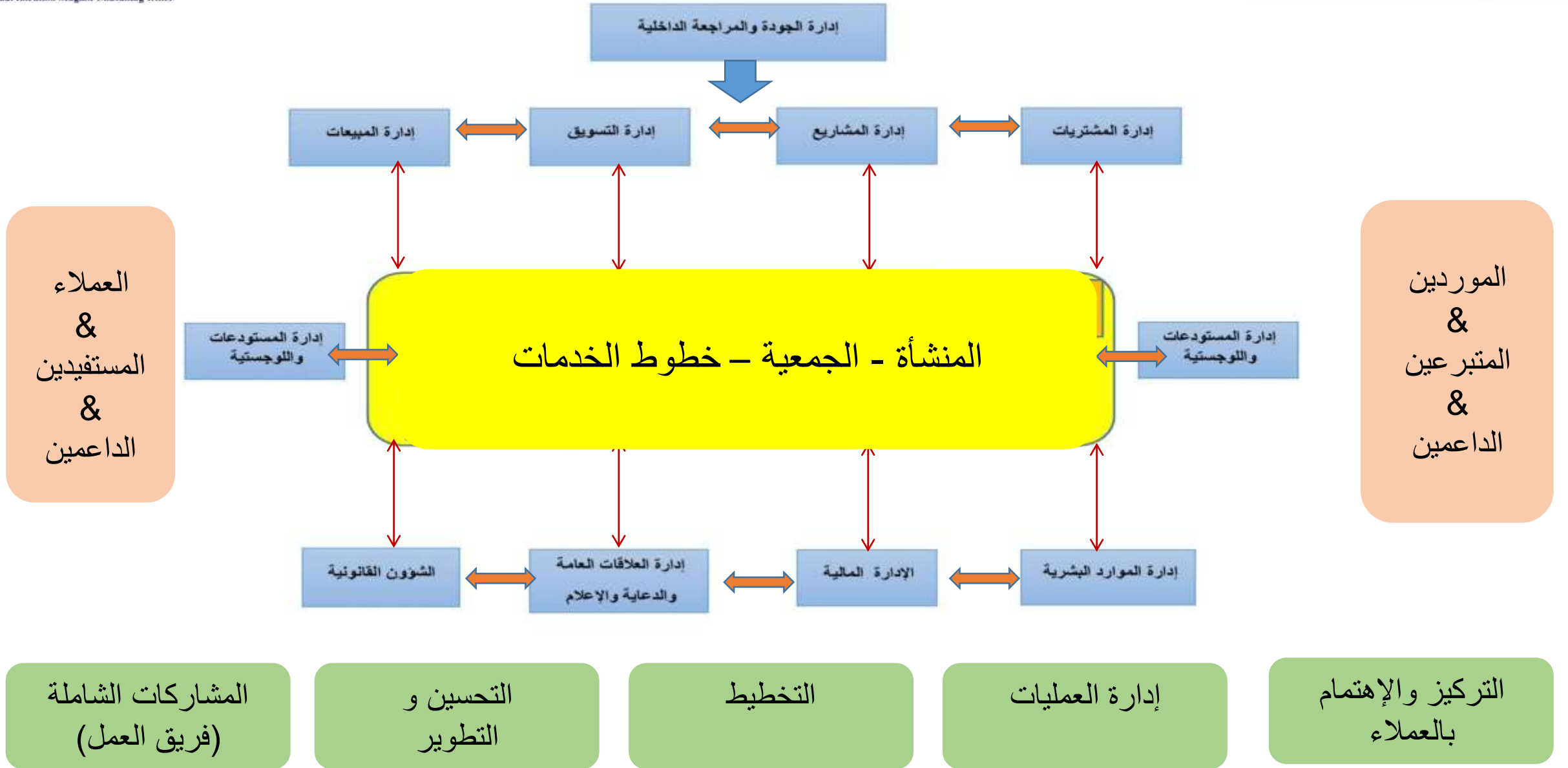


الجودة من منظور إسلامي

• الجودة واجب ديني ومطلب وطني

• الجودة والإتقان مبدأ إسلامي ومطلب شرعي

تطبيق الجودة من البداية إلى النهاية



المظلات الرقابية المحلية

الهيئة العامة للطيران المدني

هيئة التقييس

هيئة تقويم التعليم والتدريب

المركز السعودي لاعتماد المنشآت
الصحية

الهيئة السعودية للتخصصات
الصحية

هيئة المواصفات والمقاييس

هيئة الغذاء والدواء

الزكاة والدخل
ومصلحة الجمارك

وزارة الداخلية
/ الدفاع المدني

وزارة الموارد البشرية -
مكتب العمل والعمال

المركز الوطني لتنمية
القطاع غير الربحي

هيئة الرقابة ومكافحة
الفساد - النزاهة

وزارة الشؤون البلدية
والقروية

وزارة التجارة

المنشأة - الجمعية - خط الخدمة -
خطوط الإنتاج

الجمعية السعودية
للجودة

وزارة الصناعة
والثروة المعدنية

وزارة الصحة

المظلات الرقابية الدولية



الهيئة العامة للطيران المدني

المركز السعودي لاعتماد المنشآت
الصحية

الهيئة السعودية للتخصصات
الصحية

هيئة المواصفات
والمقاييس

هيئة الغذاء والدواء

هيئة التقييس

هيئة تقويم التعليم
والتدريب

المنشأة - الجمعية - خط الخدمة -
خطوط الإنتاج

المهارات اللازمة والمطلوبة

- مهارة حل المشاكل والمعوقات-

- Solving Problems Skills

- مهارات كيفية إتخاذ القرارات

- Decisions Making Skills

- مهارة القيادة والإشراف الفعال

- Active Leadership Skills

- مهارة التخطيط Planning Skills



المهارات اللازمة والمطلوبة

- مهارة التواصل الفعال

- Interaction Skills

- مهارة إدارة الوقت Time Mangmt Skills

- مهارة إدارة الأولويات Priorities Mgmt Skills

- مهارة إدارة المخاطر Risk Mgmt Skills

- مهارة إدارة التكاليف Cost Mgmt Skills



المهارات اللازمة والمطلوبة

- مهارة إدارة الأزمات

- Crisis Management Skills

- مهارة خدمة العملاء وإدارة الشكاوي

- Customers Services &
Complains Management



أهمية أنظمة الجودة
ومخاطر الإخلاق بها

ماهي مخاطر الإخلال بمعايير وشروط الجودة - الأيزو؟

. ظهور إنحرافات في مسارات العمليات والأنشطة.

- عدم كفاءة المخرجات النهائية.

. ظهور المخاطر والمعوقات الغير مرغوبة.

- تفكك فرق العمل.

. قصور في الحماس والفعالية في العمل.

- ضعف في روح الفريق الواحد.

. ظهور إنحرافات في التطبيق والتنفيذ لمتطلبات المعايير الدولية.

- ضعف في الإنتاجية.

. ظهور الفساد الإداري والشخصي.

- سحب أو إلغاء شهادة الأيزو الدولية

. قصور في الحرص والإهتمام باللوائح والأنظمة.

- صعوبة تحقيق أهداف المنظمة.



الدورة التدريبية وورشة العمل

أهم أساليب وطرق مكافحة
الجرائم المعلوماتية وغسيل
الأموال

الجرائم الألكترونية (المعلوماتية)



دراسة أهم نتائج سبب زيادة استخدام المعلوماتية – المواقع الإلكترونية :-

1. توصلت الدراسة إلى أن الغالبية من مجتمع الدراسة يستقون معلوماتهم ومعارفهم من خلال الوصول عبر المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي لزيادة المعرفة والاطلاع على كل ما هو محل اهتمامهم .

2. من خلال النتائج توصلت الدراسة إلى الحاجة في زيادة درجة الوعي الأمني من خلال توعية الجماهير عبر منصات وسائل الإعلام الجديد والمفضلة لديهم في كيفية محاربة الجرائم بشتى أنواعها .

3. توعية المستخدمين من الأساليب المتبعة لاستقطاب الشباب في القضايا الفكرية.

أهم التوصيات :-

1. التركيز على وسائل الإعلام الجديد وخاصة برنامج التواصل الاجتماعي الشهير والمعروف بـ(تويتر) في نشر التوعية بالجريمة الإلكترونية.

2. إنشاء وحدات متخصصة في الجرائم الإلكترونية مثل الشرطة الإلكترونية للحد من مخاطر الجريمة الإلكترونية .

ما هو الفرق بين الجريمة الإلكترونية والجريمة المعلوماتية؟

لا يوجد أي فرق بين أنواع الجرائم المعلوماتية والإلكترونية بالنظر إلى تعريف كل واحد من المصطلحين، فإنهما يُستخدمان للدلالة على المعنى نفسه، ويُعرف هذا النوع من الجرائم بأنه ارتكاب فعل يُخالف القوانين والأنظمة السارية بالاعتماد على التقنيات التكنولوجية، بما فيها شبكة الإنترنت وأجهزة الحاسب الآلي، سواء كانت الغاية واحدة.

أي شخص ذي صفة طبيعية يرتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في النظام هو؟
- الإرهابي : أي شخص ذي صفة طبيعية - سواء أكان في المملكة أو خارجها - يرتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في النظام، أو يشرع أو يشترك أو يخطط أو يساهم في ارتكابها، بأي وسيلة مباشرة أو غير مباشرة.

جريمة المساس بالحياة الخاصة للآخرين عن طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بكاميرا وما في حكمها :
يعاقب فاعلها بالسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على خمسمئة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ماذا تشمل الجرائم المعلوماتية؟

إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام، أو القيم الدينية، أو الآداب العامة، أو حرمة الحياة الخاصة، أو إعداده، أو إرساله، أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي.

إنشاء موقع على الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي أو نشره، للاتجار في الجنس البشري، أو تسهيل التعامل به.

تعريف الجرائم الإلكترونية :-

تعرف الجريمة الإلكترونية بأنها فعل يتسبب في ضرر جسيم للأفراد أو الجماعات أو المؤسسات بقصد ابتزاز و تشويه سمعة الضحية من أجل تحقيق مكاسب مادية أو خدمة أهداف سياسية من خلال استخدام أجهزة الكمبيوتر و وسائل الاتصال الحديثة مثل الإنترنت،

و بالتالي : فإن المعلومات أو الجرائم الإلكترونية تحاول سرقة المعلومات واستغلالها لإحداث ضرر نفسي و مادي كبير للضحية أو الكشف عن أسرار أمنية أساسية تخص منظمات مهمة في الدولة،

أو بيانات وحسابات مملوكة للبنوك و الأفراد، على عكس الجرائم التقليدية، يمكن أن تحدث الجريمة على الأجهزة الإلكترونية دون وجود الشخص الذي ارتكب الجريمة في مكان حدوثها، حسب الإعدادات المختلفة و التعرف عليها.

ما هي أهم الصفات التي يُعرف بها المجرم الإلكتروني؟

- **الذكاء (intelligence)** : يعتبر الذكاء من أهم صفات مرتكب جرائم الإرهاب الإلكتروني، لأن ذلك يتطلب منه المعرفة التقنية لكيفية الدخول إلى أنظمة الحاسب الآلي والقدرة على التعديل والتغيير في البرامج وارتكاب العديد من الجرائم التي تتطلب أن يكون مرتكب الجريمة على درجة كبيرة من المعرفة لكي يتمكن من ارتكاب تلك الجرائم.

ما عقوبة التشهير بالآخرين أو وإلحاق الضرر بهم عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة؟

النيابة: كل من يرتكب جريمة معلوماتية بالتشهير بالآخرين يعاقب **بالسجن والغرامة**، قالت النيابة العامة إن الحق في السمعة، باعتباره من الحقوق الملازمة للشخصية، يُعدُّ مصوناً بضمانات قانونية نفيسة، فلا يجوز التشهير بالآخرين وإلحاق الضرر بهم عبر وسائل التقنيات المعلوماتية المختلفة، ما تتوجب معه المساءلة الجزائية.

ما هي الجرائم الإلكترونية في السعودية؟

إيقاف الشبكة المعلوماتية عن العمل، أو تعطيلها، أو تدمير، أو مسح البرامج، أو البيانات الموجودة، أو المستخدمة فيها، أو حذفها، أو تسريبها، أو إتلافها، أو تعديلها. إعاقة الوصول إلى الخدمة، أو تشويشها، أو تعطيلها، بأي وسيلة كانت.

كيف نحمي أنفسنا من الجرائم المعلوماتية؟

كيف تحمي نفسك من الإختراق بشكل أكبر على الإنترنت؟

1. التأكد من إعدادات الأمان والخصوصية للحساب على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة.
2. عدم الدخول أو مشاركة أي روابط الكترونية غريبه أو مشبوهة.



كيف يتم التعامل مع الجرائم الالكترونية؟ خطوات :-

1. أدخل إلى بوابة وزارة الداخلية (أبشر).
2. أدخل إلى خدمات الأمن العام.
3. إختار بلاغ الجرائم الإلكترونية.
4. إختار نوع البلاغ وقم بتعبئة الحقول المطلوبة.
5. بعد إرسال البلاغ سيتم تزويدك برقم مرجعي للبلاغ.

ما هي مخاطر الجرائم الالكترونية؟ المخاطر التي تواجه الأعمال :

- ❖ سرقة البيانات (أو تشفيرها للحصول على فدية).
- ❖ إعادة توجيه الخدمات المصرفية عبر الإنترنت بطريقة احتيالية.
- ❖ سرقة الأموال.
- ❖ تزوير الهوية (انتحال الشخصية).

من أهداف نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية؟

يهدف هذا النظام إلى الحد من وقوع جرائم المعلوماتية، وذلك بتحديد هذه الجرائم والعقوبات المقررة لكل منها، وبما يؤدي إلى ما يأتي :-

- 1- المساعدة على تحقيق الأمن المعلوماتي.
- 2- حفظ الحقوق المترتبة على الإستخدام المشروع للحاسبات الآلية والشبكات المعلوماتية.
- 3- حماية المصلحة العامة، والأخلاق، والآداب العامة.



أنواع الجرائم المعلوماتية؟ أنواع الجرائم الإلكترونية؟

- سرقة البيانات المالية أو بيانات الدفع بالبطاقة.
- سرقة بيانات الشركة وبيعها. الابتزاز الإلكتروني (طلب المال لمنع هجوم مهدد).
- هجمات برامج الفدية (نوع من الابتزاز الإلكتروني).

هل الجرائم المعلوماتية موجبة للتوقيف؟

قالت النيابة العامة عبر حسابها الرسمي على "تويتر": "يُعدُّ من الجرائم الكبيرة الموجبة التوقيف كل مَنْ نشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو الشبكة المعلوماتية: تعاطي المخدرات أو المؤثرات العقلية، أو تسهيل التعامل بها، ويعاقب بعقوبات رادعة.



طرق الوقاية من الجرائم الإلكترونية :-

- وضع رقم سري بشكل مطابق للمواصفات الجيدة.

- تجنب فتح أي رسالة إلكترونية مجهولة المصدر بل المسارعة إلى إلغائها.

- أخذ الحيطة والحذر وعدم تصديق كل ما يصدر من إعلانات والتأكد عن طريق محركات البحث الشهيرة.

- الحرص على المعلومات الشخصية والحاسب الشخصي وذلك بوضع برامج الحماية المناسبة.

ما هي عقوبة الجرائم المعلوماتية في السعودية؟ ما هو عقوبة الهكر في السعودية؟

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد **على أربع سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال** أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل شخص يرتكب أياً من الجرائم المعلوماتية التالية :-

الدخول غير المشروع :

- لإلغاء بيانات خاصة
- أو تدميرها
- أو إتلافها
- أو إعادة نشرها
- أو حذفها
- أو تسريبها
- أو تغييرها



طرق مكافحة الجرائم الإلكترونية :-

- تجنب تحميل أي صور أو معلومات شخصية على مواقع التواصل الاجتماعي أو أي مواقع أخرى لتجنب التعرض للسرقة و بالتالي الابتزاز من قبل مجرمي الإنترنت.
- منع استخدام أي برامج غريبة، و كذلك إدخال أي رموز أو كلمات مرور غير معروفة، لتجنب التعرض للاختراق و سرقة حساباتك.
- قم بتثبيت برنامج للوقاية من الفيروسات و الاقتحام لضمان سلامة الجهاز المستخدم وسرية بياناته.
- تثقيف الناس في جميع أنحاء العالم حول أسباب الجرائم الإلكترونية و كيفية مكافحتها، حيث تلعب وسائل الإعلام دورًا حاسمًا في توعية الأفراد بمخاطر الجرائم الإلكترونية و كيفية التعامل معها و الوقاية منها.

تابع - طرق مكافحة الجرائم الإلكترونية :-

- لا ينبغي إفشاء كلمات المرور لأي حساب، سواء كان حساباً مصرفياً أو بطاقة ائتمان أو حساباً على موقع ويب معين، و يجب تحديثها بشكل منتظم لضمان عدم وقوعها في أيدي الأشخاص الخطأ.
- تجنب قراءة أي رسائل بريد إلكتروني مجهولة الهوية لمنع المتسللين من اختراق نظام الكمبيوتر وسرقة جميع معلوماتك الشخصية وحساباتك وكلمات مرورك.
- وضع قوانين جنائية رادعة لمن يرتكبون جرائم المعلومات للحد من انتشارها.
- إنشاء طرق و أدوات لتتبع مجرمي الإنترنت و القبض عليهم بدقة.

إضافات - طرق مكافحة الجرائم الإلكترونية والحد من انتشارها :-

- توعية الأشخاص بكل مكان عن أسباب حدوث الجرائم المعلوماتية وكيفية تنفيذها، فالإعلام له دور هام في توعية المواطنين عن مدى خطورة الجرائم الإلكترونية، كما يجب الإشارة أيضاً إلى كيفية التعامل معها والحماية منها.
- تجنب نشر أي صور شخصية أو معلومات شخصية على مواقع التواصل الإجتماعي أو أي مواقع أخرى، وذلك حتى لا تتعرض للسرقة ومن ثم الابتزاز من قبل مرتكبي الجرائم الإلكترونية.

- عدم كشف كلمات المرور لأي حساب سواء كان حساب مصرفي أو بطاقة ائتمان أو حساب على موقع معين بالإنترنت، كما يجب أيضاً تغييرها باستمرار لضمان عدم وقوعها الأيدي الخاطئة.
- تجنب استخدام أي برامج مجهولة المصدر، كما يجب تجنب ادخال أي أكواد أو كلمات مرور مجهولة تجنباً للتعرض للقرصنة وسرقة الحسابات المستخدمة.

- تجنب فتح أي رسائل إلكترونية مجهولة، وذلك حتى لا يتم اختراق نظام الحاسوب لديك وسرقة كل ما عليه من معلومات شخصية وحسابات وكلمات المرور والخاصة بك.
- تثبيت برامج حماية من الفيروسات والإختراقات من أجل الحفاظ على سلامة الجهاز المستخدم وسرية ما به من معلومات.

- وضع قوانين عقوبات رادعة لمرتكبي الجرائم المعلوماتية، وذلك للحد من انتشارها.
- تطوير طرق ووسائل لتتبع مرتكبي الجرائم الإلكترونية بشكل دقيق والإمساك بهم.

الجهاز
الشخصي

للمحافظة منك على أمن جهازك
وملفاتك الشخصية قم بالتالي

1 تركيب برامج مكافحة الفيروسات الغير مجانية و الحرص على تحديثها وفحص الجهاز بشكل دوري

2 عدم الاتصال بالشبكات اللاسلكية العامة

3 المداومة على تحديث نظام التشغيل والتطبيقات

3 الاحتفاظ بنسخة احتياطية



حماية بيانات المؤسسات والمنشآت



- الجدران النارية
- مكافح الفيروسات Anti-Virus
- خصوصية البريد الإلكتروني
- خصوصية نقل البيانات عن طريق متصفح الانترنت
- تشفير بياناتك
- المصادقة القوية (التحقق الثنائي)

1 سهولة الوقوع في فخ الاصطياد



2 تتبع الروابط بدون تدقيق



يجب التأكد من مصدر الرابط

لا تقم بفتح روابط تصلك إلى بريدك لزيارة مواقع البنوك

قم بتهجئة العنوان قبل فتحه

عدم الوثوق بأي شخص مجهول في الفضاء الإلكتروني

احذر مواقع التصويتات التي تنتشر من فترة لأخرى

3 الاسترسال في تتبع الروابط والوصلات الدعائية

1
هناك ثقافة تجاهل الإعلانات
يجب أن يكون

2
كثير من
البرمجيات الخبيثة تتسلل
عن طريق الإعلانات



4 تحميل البرامج غير الموثوقة



1 تأكد من تحميل البرامج من المتجر الرسمي
سواء أندرويد أو أبل

2 لا تثق بأي دعاية لأي برنامج إلا بعد قراءة
التعليقات وتقييم المستخدمين له

3 حمل ما تحتاج إليه فقط، حدث البرامج
والتطبيقات من حين لآخر

4 كما أن هناك اصطياد في المواقع فهناك اصطياد
في التطبيقات والفكرة واحدة (سرقة بياناتك)

التعامل مع الإساءة في مواقع التواصل الاجتماعي

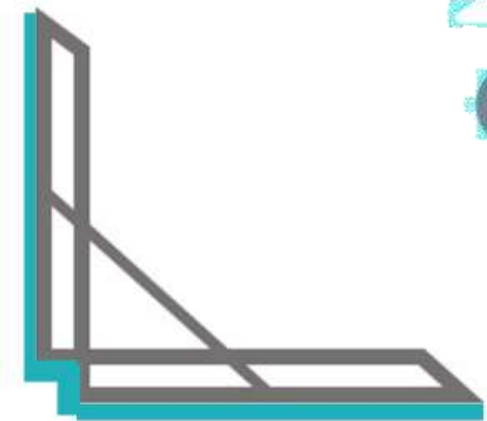


أدوات الإبلاغ

هل تعلم بأن موقع يوتيوب يوفر أدوات فعالة للإبلاغ عن الإساءات التي يتعرض لها المستخدمون، **ومن ذلك أدوات الإبلاغ عن**



أنواع الجرائم المعلوماتية



أنواع الجرائم المعلوماتية

1



جرائم الاعتداء على الحياة الخاصة

2



السب والشتيم عبر الانترنت

3



إفشاء الأسرار

4



الابتزاز والتهديد

5



جريمة التنصت

6



جرائم إساءة استخدام الهواتف النقالة

7



التشهير بالأشخاص

أنواع الجرائم المعلوماتية

8



الاستيلاء والاحتياال المعلوماتي

9



جريمة السطو على أموال البنوك

10



الانتحال والتغيرير

11



التحريض على الجريمة المعلوماتية

12



الجريمة المعلوماتية الأخلاقية
والاتجار بالبشر والاتجار بالمخدرات

البلاغات (أنواع الجرائم المعلوماتية)



هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
عن طريق الهاتف المجاني 1909
أو الموقع الإلكتروني www.pv.gov.sa

تطبيق كلنا أمن
على الأجهزة الذكية



الشرطة حسب
الاختصاص المكاني



البريد الإلكتروني
info.cybercrime@moisp.gov.sa

البوابة الإلكترونية
لوزارة الداخلية (ابشر)



الاتصال على
الرقم 989



ما المطلوب منا؟
وما الذي نحتاجه؟

ورشة عمل

مجهود فردي



• أنت مُحكّم – أنت مُقيّم – أنت مُحلّل – أنت مُطوّر

• أنت قائد فريق عمل – أنت مكلف بمهمة عالية الخطورة/ التكاليف

• استتبط – استخلص – استشف – استنتج – اجمع – حلّ

• قيم – حسن – طوّر

• المطلوب : استخدم جميع المهارات اللازمة في حل المواقف

والحالات بخلفية علمية مثالية.

الحالات - المواقف

1- الحالة الأولى :-

الموقف : إكتشافك صدفة أن هناك بعض الملفات محذوفة أو غير موجودة في جهازك الحاسب الآلي بالمكتب.

ما المطلوب عمله باستخدام الخلفية العلمية والخبرات العملية والمهارات المطلوبة في حل مثل هذه المواقف والحالات، بالرغم من وجود نظام أمني شامل بالمنشأة.

الحالات - المواقف

2- الحالة الثانية :-

الموقف : اكتشاف منشور إعلاني لمشاريع خيرية تابعة للمنشأة
ومتجر إلكتروني وهمي لحسابات غير صحيحة.

ما المطلوب عمله باستخدام الخلفية العلمية والخبرات العملية
والمهارات المطلوبة في
حل مثل هذه المواقف والحالات، مع ذكر التوصيات والتصحيحات
اللازمة للوقاية وتفادي تكرارها مستقبلا.

الحالات - المواقف

3- الحالة الثالثة :-

الموقف : طلب من شخصية دينية من خارج الدولة لقائمة المشاريع المتاحة وتحت التنفيذ بالمنشأة مع طلب التوضيح الكامل في كيفية التبرع أو المشاركة أو الدفع للمنشأة.

ما المطلوب عمله باستخدام الأنظمة والسياسات المتوفرة بالمنشأة والخلفية العلمية والخبرات العملية والمهارات المطلوبة في حل مثل هذه المواقف والحالات، مع ذكر المتطلبات والشروط اللازمة وأفضل الطرق لحلها.



الدورة التدريبية وورشة العمل

أهم أساليب وطرق مكافحة
الجرائم المعلوماتية وغسيل
الأموال

نظام غسيل الأموال السعودي

§ مقدمة :-

§ تلتزم المملكة العربية السعودية بكشف ومنع غسل عائدات جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومعاينة مرتكبيها من خلال نظامي مكافحة غسل الأموال ومكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ولائحتهما التنفيذية. وسبق للمملكة إقرار وتوقيع اتفاقيات على المستوى الدولي حيث وقعت المملكة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية في فيينا عام 1988 م، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في شهر يناير 2004 م وأقرت الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب في نيويورك عام 1999 م.

§ وأقرت المملكة العربية السعودية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة في باليرمو عام 2000 م، وانضمت المملكة إلى مجموعة العمل المالي (فاتف) في شهر يونيو عام 2019 م **حيث تعتبر أول دولة عربية والدولة السابعة والثلاثون** على مستوى العالم تحصل على هذه العضوية، وعلى المستوى الإقليمي أقرت المملكة الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب برعاية جامعة الدول العربية على هامش مؤتمر عُقد في شهر أبريل 1998 م.

§ ووقعت وأقرت اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي في شهر يوليو 1999 م، ووقعت وأقرت اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب في شهر مايو 2004 م،

§ تعد المملكة عضوا مؤسسا لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف) والتي أنشئت في شهر نوفمبر عام 2004 م، وقد شهدت السنوات الأخيرة تطورات عديدة ومتقدمة على صعيد القطاع المالي الدولي، بما في ذلك الجهود المبذولة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب،

§ حيث تبنت مؤسسة النقد العربي السعودي مجموعة متنوعة من المبادرات التي تشمل تدابير ومعايير أخرى استجابة للتطورات الدولية في هذا المجال، بما فيها إصدار دليل تنفيذ آليات تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وتمويله لضمان التطبيق الأمثل للإجراءات والآليات المحدثة لقرارات مجلس الأمن،

§ وكذلك إصدار دليل تنفيذ آلية تطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتمويله لضمان تطبيق المؤسسة المالية للإجراءات والآليات الخاصة بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتمويله بالشكل الأمثل، ولأهمية المؤسسة المالية بالكشف والمنع لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، **قامت المؤسسة بإعداد دليلا لدعم ومساعدة المؤسسة المالية على التقيد بالحد الأدنى من الالتزامات النظامية، ولحمايتها من أن تستغل كقنوات لتمرير العمليات غير المشروعة الناشئة عن أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأي أنشطة إجرامية أخرى مما سيكون له أثره في تعزيز وحماية الثقة بنزاهة وسمعة النظام المالي في المملكة.**

معلومات مهمة

UNODC



مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

البرنامج الإقليمي للدول العربية
لمكافحة التهديدات الإجرامية والإرهابية
والصحية وتعزيز نظم العدالة الجنائية بما
يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان

2021-2016

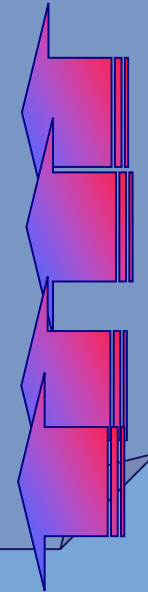
إعداد البرنامج الإقليمي



البرنامج الإقليمي للدول العربية 2012-2016

إعداد البرنامج

بناء على طلب محدد من الدول الأعضاء
من خلال التحديات التي لوحظت في منطقة الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا
والاحتياجات التي حددت عن طريق المشاورة الجارية
من خلال نتائج التقييم المعمق للبرنامج الإقليمي الأول
من خلال توصيات اجتماع لجنة التسيير والمتابعة عام 2014





اتفاقيات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

المخدرا
ت:

الاتفاقية الوحيدة للمخدرات، 1961

اتفاقية المؤثرات العقلية، 1971

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات

العقلية، 1988

الجريمة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي اعتمدت عام 2000

ودخلت حيز النفاذ عام 2003 :

الفساد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي اعتمدت عام 2003

ودخلت حيز النفاذ عام 2005 :

الإرهاب: مسترشدة بالنظام القانوني العالمي (16 صكا)، بما فيها الولايات

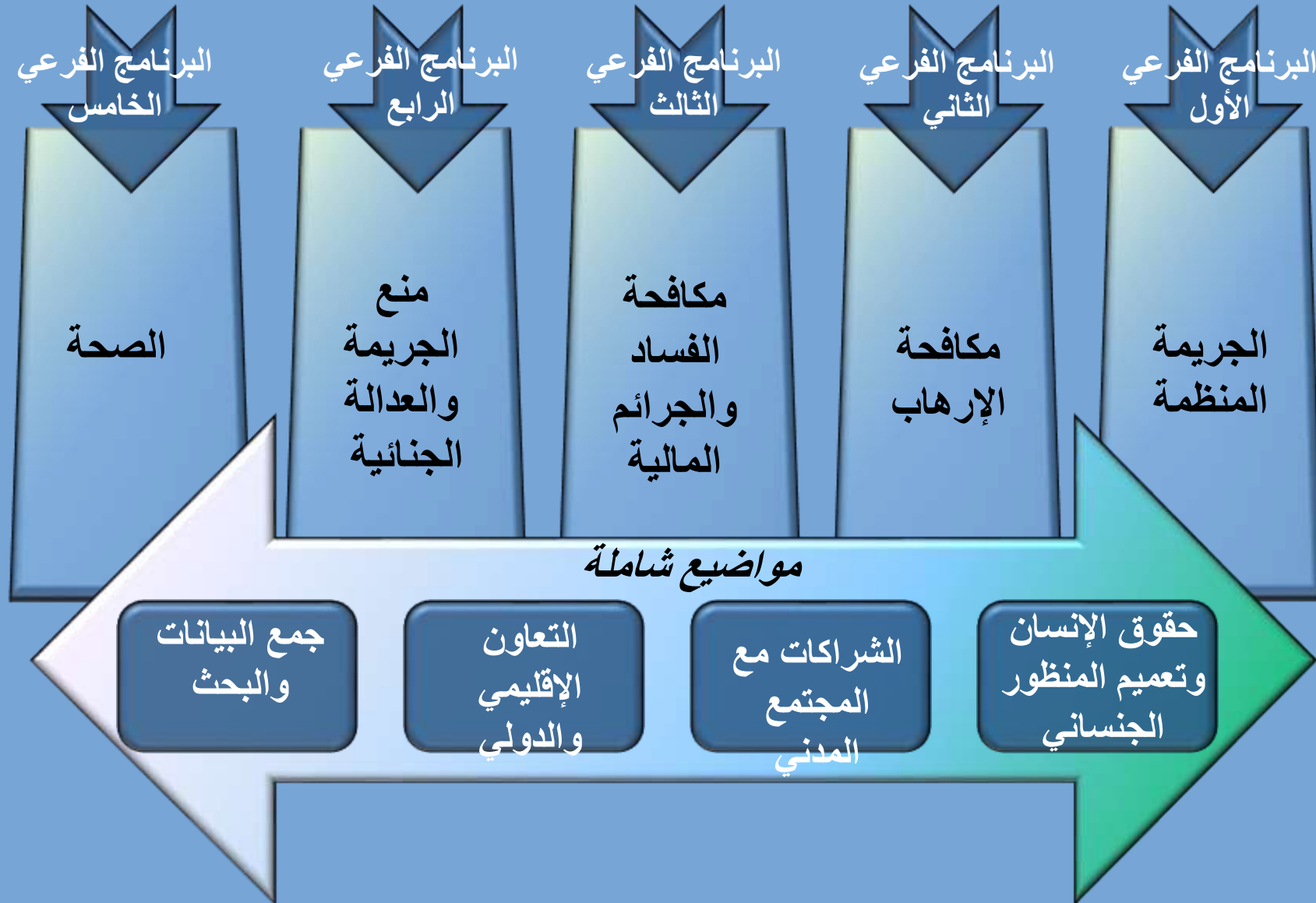
المحددة المسندة إليها من الجمعية العامة وإستراتيجية الأمم

المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ومجلس الأمن ولجنة منع

الجريمة



هيكل البرنامج الإقليمي



البرنامج الفرعي الأول الجريمة المنظمة



البرنامج الفرعي الثاني مكافحة الإرهاب

النتج 1:
تحسين تدابير تصدي العدالة الجنائية للإرهاب

الأطر القانونية

التحقيقات والفصل في القضايا

منع استخدام الإنترنت
لأغراض إرهابية

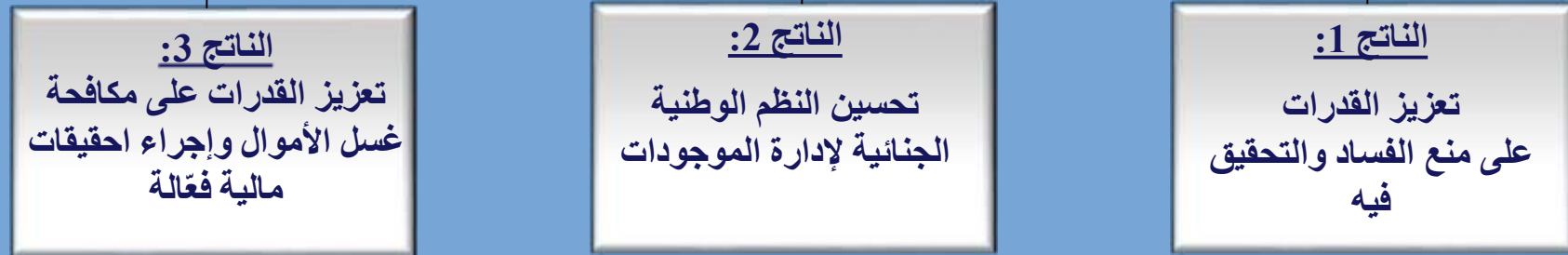
مكافحة تمويل الإرهاب

مواجهة المقاتلين الإرهابيين
الأجانب





البرنامج الفرعي الثالث مكافحة الفساد والجرائم المالية



البرنامج الفرعي الرابع منع الجريمة والعدالة الجنائية



الأمن المجتمعي في المجتمعات المتأثرة

بالأزمة السورية
مبادرات منع الجريمة المحلية التي تركز على

الشباب
الاستراتيجيات الوطنية المتكاملة

لمنح الجريمة





البرنامج الفرعي الخامس الصحة

النتائج 4:

معالجة أوجه
التفاوت في إمكانية
الحصول على
المخدرات الخاضعة
للمراقبة لأغراض
طبية

النتائج 3:

تحسين سبل
الحصول على
الخدمات الصحية
في السجون

النتائج 2:

دعم القدرات على توفير
الخدمات المستندة إلى
الأدلة لعلاج متعاطي
المخدرات وإعادة تأهيلهم
ورعايتهم بإنصاف عادل
في المراكز المجتمعية
وفي الأماكن المغلقة
ودعم الجهود الرامية
لبدائل السجن

النتائج 1:

إعداد حزم مكيفة
ومستندة إلى الأدلة
لمنع تعاطي المخدرات
بالتماشي مع المعايير
الدولية

لجنة التسيير والمتابعة

الإشراف على التنفيذ

البرنامج الإقليمي للدول العربية 2016-2021

الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والجزائر والسعودية
والسودان والعراق والكويت والمغرب واليمن وتونس وعمان
وفلسطين وقطر ولبنان ومصر

البرنامج الفرعي الأول البرنامج الفرعي الثاني البرنامج الفرعي الثالث البرنامج الفرعي الرابع البرنامج الفرعي الخامس
الجريمة المنظمة مكافحة الإرهاب مكافحة الفساد العدالة الجنائية الصحة

الشركاء الإقليميون/الدوليون

المنظمات الدولية

الجهات المانحة

خبرات المقر الرئيسي للمكتب



المكتب الإقليمي
للشرق الأوسط
وشمال أفريقيا



الدورة التدريبية وورشة العمل

أهم أساليب وطرق مكافحة
الجرائم المعلوماتية وغسيل
الأموال

غسيل الأموال

Article 1 Definitions

Terms shall have the following corresponding meanings, unless contexts requires otherwise:

1. **Money- Laundering:** any actual or attempted act aimed at concealing or camouflaging the nature of illegally or illegitimately earned property to make

المادة الأولى تعريفات

يقصد بالألفاظ والعبارات الآتية أينما وردت في هذا النظام المعاني الموضحة أمام كل منها ما لم يقض السياق خلاف ذلك:

غسل الأموال: ارتكاب أي **فعل** أو الشروع فيه يقصد من ورائه **إخفاء** أو تمويه أصل حقيقة أموال مكتسبة **خلفا** للشرع أو النظام وجعلها **تبدو** كأنها مشروعة المصدر.

Property: shall mean any kind of assets and property, whether material or immaterial, movable or immovable, and legal documents and instruments which prove the ownership of the assets or any right attached thereto.

الأموال:

الأصول أو الممتلكات أيا كان نوعها مادية كانت أو معنوية منقولة أو ثابتة والمستندات القانونية والصكوك التي تثبت تملك الأصول أو أي حق متعلق بها.

Proceeds: shall mean any funds generated or earned directly or indirectly from money-laundering offences subject to sanctions hereunder.

المتحصلات:

أي مال مستمد أو حصل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر من ارتكاب جريمة من الجرائم المعاقب عليها وفقا لأحكام هذا النظام.

Instrumentalities: shall mean anything used or was meant to be used in anyway in committing a crime subject to sanctions hereunder.

Financial and Non- Financial Institutions: any establishment in the kingdom engaged in any one or more financial, commercial or economic activity such as banks, money-exchangers, investment companies, insurance companies, commercial companies, establishments, professional firms or any other similar activities set forth in the Implementation Rules.

الوسائط:

كل ما استخدم أو اعد للاستخدام بأي شكل في ارتكاب جريمة من الجرائم المعاقب عليها وفقا لأحكام هذا النظام.

المؤسسات المالية وغير المالية:

أي منشأة في المملكة تزاوّل واحدًا أو أكثر من الأنشطة المالية أو التجارية أو الاقتصادية، كالبنوك أو محلات الصرافة أو شركات الاستثمار أو التامين أو الشركات التجارية أو المؤسسات الفردية أو الأنشطة المهنية، أو المنشآت الغير ربحية أو أي نشاط آخر مماثل تحدده اللائحة التنفيذية لهذا النظام.

Transaction: shall mean any action involving money, property or cash or in kind proceeds, including but not limited to: Deposits withdrawals, transfer, selling, buying, loaning, safekeeping or the like.

العملية:

كل تصرف في الأموال أو الممتلكات أو المتحصلات النقدية أو العينية. ويشمل على سبيل المثال: الإيداع، السحب، التحويل، البيع، الشراء، الإقراض، المبادلة، أو استعمال خزائن الإيداع ونحوها مما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا النظام.

Criminal activities: shall mean any activity sanctioned by Shariaa or law including the financing of terrorism, terrorist acts and terrorist organizations.

النشاط الإجرامي:

أي نشاط يشكل جريمة معاقب عليها وفق الشرع أو النظام بما في ذلك تمويل الإرهاب والأعمال الإرهابية والمنظمات الإرهابية.

Attachment: shall mean the provisional ban on transferring, exchanging, disposing with or moving funds and proceeds or attaching same pursuant to an order by a court or a competent authority.

الحجز التحفظي:

الحظر المؤقت على نقل الأموال والمتحصلات أو تحويلها أو تبديلها أو التصرف فيها أو تحريكها أو وضع اليد عليها أو حجزها بصورة مؤقتة استنادًا إلى أمر صادر من محكمة أو سلطة مختصة بذلك.

Confiscation: shall mean the expropriation of funds, proceeds or instrumentalities used in the crime pursuant to a ruling by a competent court.

المصادرة:

التجريد والحرمان الدائمان من الأموال أو المتحصلات أو الوسائط المستخدمة في الجريمة بناءً على أمر قضائي صادر من محكمة مختصة.

Supervisory Authorities: shall mean government authorities that have the power to license, supervise and/ or oversee Financial and Non- Financial Institutions.

الجهة الرقابية:
الجهة الحكومية المختصة بمنح التراخيص للمؤسسات المالية وغير المالية والمختصة كذلك بالرقابة أو الإشراف على تلك المؤسسات

Competent Authorities: shall mean all government authorities that are authorized to combat money laundering each within its own jurisdiction.

السلطة المختصة:
كل جهاز حكومي منوط به مكافحة عمليات غسيل الأموال وفق اختصاصه.

المادة الثانية

يعد مرتكبًا جريمة غسل الأموال كل من فعل أيًا من الأفعال التالية:-

أ. **إجراء** أية عملية لأموال أو متحصلات مع علمه بأنها ناتجة من نشاط إجرامي أو مصدر غير مشروع أو غير نظامي.

ب. **نقل** أموال أو متحصلات أو اكتسابها أو استخدامها أو حفظها أو تلقيها أو تحويلها مع علمه بأنها ناتجة من نشاط إجرامي أو مصدر غير مشروع أو غير نظامي.

ج. **إخفاء أو تمويه** طبيعة الأموال أو المتحصلات أو مصدرها أو حركتها أو ملكيتها أو مكانها أو طريقة التصرف بها مع علمه بأنها ناتجة عن نشاط إجرامي غير مشروع أو غير نظامي.

د. **تمويل** الإرهاب والأعمال الإرهابية والمنظمات الإرهابية.

هـ. **الاشتراك** بطريق الاتفاق أو المساعدة أو التحريض أو تقديم المشورة أو النصح أو التسهيل أو التواطؤ أو التستر أو الشروع في ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة.

المادة الثالثة

يعد مرتكبًا جريمة غسل الأموال كل من فعل أيًا من الأفعال الواردة في المادة الثانية من هذا النظام أو اشترك فيه من رؤساء مجالس إدارات المؤسسات المالية وغير المالية أو أعضائها أو أصحابها أو موظفيها أو ممثليها المفوضين أو مدققي حساباتها أو مستخدميها ممن يتصرفون بمقتضى هذه الصفات، مع عدم الإخلال بالمسئولية الجنائية للمؤسسات المالية وغير المالية عن تلك الجريمة إذا ارتكبت باسمها أو لحسابها.

المادة الرابعة

على المؤسسات المالية وغير المالية ألا تجري أي تعامل مالي أو تجاري أو غيره باسم مجهول أو وهمي، ويجب التحقق من هوية المتعاملين استنادًا إلى وثائق رسمية وذلك عند بداية التعامل مع هؤلاء العملاء أو عند إجراء صفقات تجارية معهم بصفة مباشرة أو نيابة عنهم.

وعلى تلك المؤسسات التحقق من الوثائق الرسمية للكيانات ذات الصفة الاعتبارية التي توضح اسم المنشأة وعنوانها وأسماء المالكين لها والمديرين المفوضين بالتوقيع عنها ونحو ذلك مما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا النظام.



الدورة التدريبية وورشة العمل

أهم أساليب وطرق مكافحة
الجرائم المعلوماتية وغسيل
الأموال

تعريفات أخرى

§ **المؤسسة:** مؤسسة النقد العربي السعودي.

§ **الإدارة العامة للتحريات المالية:** مركز وطني يتلقى البلاغات والمعلومات والتقارير المرتبطة بغسل الأموال وجريمة تمويل الإرهاب أو الجرائم ا لما في نظام مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية الأصلية أو متحصّلات الجريمة وفقا لما في نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ولائحته التنفيذية، وتحليل ودراسة هذه البلاغات والتقارير والمعلومات، وإحالة نتائج تحليلها إلى السلطات المختصة، بشكلٍ تلقائي أو عند الطلب، وترتبط الإدارة العامة للتحريات المالية برئيس أمن الدولة، وتتمتع باستقلالية عملية كافية، ويحدد رئيس أمن الدولة الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للتحريات المالية.

§ **مجموعة العمل المالي (فاتف) :** منظمة حكومية دولية نشئت في عام 1989 م في باريس من قبل دول مجموعة السبع، تتمثل مهام مجموعة العمل المالي في وضع المعايير وتعزيز التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح والتهديدات الأخرى ذات الصلة بنزاهة النظام المالي الدولي.

تعريفات أخرى

§ الأعمال والمهن غير المالية المحددة: كل من يزاول أي من الأعمال التجارية أو المهنية الآتية:

(أ) أعمال السمسرة العقارية وذلك عند الدخول في علاقات بيع وشراء عقارات بشتى أنواعها.

(ب) أعمال التجارة في الذهب أو الأحجار الكريمة أو المعادن الثمينة لدى دخولها في معاملات نقدية مع عميل بقيمة 50 ألف ريال سعودي أو أكثر، سواءً أكانت العملية تمت على صورة معاملة واحدة أم على عدة معاملات تبدو متصلة، سواءً كانت من خلال مؤسسات فردية أو شركات تجارية.

(ج) المحامون وأي شخص يقدم خدمات قانونية أو خدمات محاسبية خلال ممارسته لمهنته، وذلك لدى قيامهم بإعداد المعاملات أو تنفيذها أو القيام بأي من الأنشطة الآتية:

§ 1 . شراء أو بيع العقارات؛

§ 2 . إدارة أموال العميل بما فيها حساباته المصرفية أو أصوله الأخرى؛

§ 3 . تأسيس أو تشغيل أو إدارة أشخاص اعتباريين أو ترتيب قانوني، أو تنظيم الاكتتابات المتعلقة بها؛

§ 4 . بيع أو شراء الشركات التجارية.

تعريفات أخرى

§ **المجموعة المالية:** هي مجموعة محلية تتألف من شركة أو أي نوع آخر من الأشخاص الاعتباريين أو الطبيعيين الذين يمارسون سيطرة على باقي المجموعة، ويقومون بتنسيق الوظائف مع باقي المجموعة لتطبيق أو تنفيذ الرقابة على المجموعة جنبا إلى جنب مع الفروع أو الشركات التابعة الخاضعة لسياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى المجموعة.

§ **المؤسسة المالية:** كل من يزاوّل لمصلحة العميل أو نيابة عنه واحدا (أو أكثر) من الأنشطة أو العمليات المالية التالية:

(أ) قبول الودائع وغيرها من الأموال القابلة للدفع من العموم، بما في ذلك خدمات المصارف الخاصة.

(ب) الإقراض أو الإيجار التمويلي أو أي أنشطة تمويل أخرى.

(ج) خدمات تحويل النقد أو القيمة.

(د) إصدار وإدارة أدوات الدفع (مثل بطاقات الائتمان وبطاقات الحسم والبطاقات مسبقة الدفع والشيكات،

والشيكات السياحية وأوامر الدفع والحوالات المصرفية والعملية الإلكترونية).

(هـ) إصدار خطابات الضمان أو غيرها من الضمانات المالية.

تعريفات أخرى

(و) أنشطة التداول في الأوراق المالية التالية :-

- 1 . الشيكات والكمبيالات وغيرها من الأدوات؛
- 2 . العملات؛
- 3 . أدوات صرف العملة، وأسعار الفائدة والمؤشرات المالية؛
- 4 . الأوراق المالية القابلة للتداول والمشتقات المالية؛
- 5 . العقود المستقبلية للسلع الأساسية.

(ز) نشاط تبديل العملات الأجنبية.

(ح) المشاركة في إصدار الأوراق المالية وتقديم الخدمات المالية.

(ط) حفظ وإدارة النقد أو الأوراق المالية نيابة عن أشخاص آخرين.

- (ي) إبرام عقود حماية و/أو ادخار وغيرها من أنواع التأمين المتعلقة بالاستثمار بصفة مؤمن أو وسيط أو وكيل لعقد التأمين أو أي منتجات تأمين أخرى منصوص عليها في نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية.
- (ك) استثمار الأموال أو إدارتها أو تشغيلها نيابة عن شخص آخر.

• **بنك صوري:** بنك أو مؤسسة مالية مسجلة أو مرخص له في دولة وليس له وجود مادي فيها، ولا ينتسب إلى مجموعة مالية خاضعة للتنظيم والرقابة.

تعريفات اخرى

§ **العميل:** من يقوم -أو يشرع في القيام- مع المؤسسة المالية بأي من الأعمال التالية :-

(أ) ترتيب أو إجراء عملية أو علاقة عمل أو فتح حساب له؛

(ب) التوقيع على عملية أو علاقة عمل أو حساب؛

(ج) تخصيص حساب بموجب عملية ما؛

(د) تحويل حساب أو حقوق أو التزامات بموجب عملية ما؛

(هـ) الأذن له بإجراء عملية أو السيطرة على علاقة عمل أو على حساب.

§ **عميل عارض (عابر):** الذي لا تربطه علاقة عمل قائمة مع المؤسسة المالية ويرغب بإجراء عملية من خلالها.

§ **علاقة العمل:** العلاقة ذات الطابع المستمر أو المحدد التي تنشأ بين العميل والمؤسسة المالية، المتعلقة بالأنشطة

§ والخدمات التي تقدمها له.

§ **المستفيد:** الشخص ذو الصفة الطبيعية أو ذو الصفة الاعتبارية المنتفع من علاقة العمل مع المؤسسة المالية.

§ **المستفيد الحقيقي:** الشخص ذو الصفة الطبيعية الذي يمتلك أو يمارس سيطرة فعلية نهائية مباشرة أو غير مباشرة على

العميل أو الشخص الطبيعي الذي تجرى المعاملة نيابة عنه، أو على المؤسسة المالية أو أي شخص اعتباري آخر.

§ **الشخص الذي يتصرف نيابة عن العميل:** الشخص المخول بصفة نظامية للقيام أو الشروع بأي من الأعمال التي

يجوز للعميل ممارستها، كالشخص المفوض أو الوكيل الشرعي.

تعريفات أخرى

§ **العملية:** تتضمن كل تصرف في الأموال أو الممتلكات أو المتحصلات النقدية أو العينية. ويشمل على سبيل المثال لا الحصر : (الإيداع، السحب، التحويل، البيع، الشراء، الإقراض، المبادلة أو قرضاً أو تمديداً لقرض أو رهناً عقارياً أو هبة أو تمويلاً أو تحويلاً للأموال بأي عملة، نقدًا أو بشيكات، أو أوامر دفع أو أسهماً أو سندات أو أي أدوات مالية أخرى، أو استخدام للخزائن وغيرها من أشكال الإيداع الآمن، أو كل تصرف آخر في الأموال.

§ **الأموال:** الأصول أو الموارد الاقتصادية أو الممتلكات أيًا كانت قيمتها أو نوعها أو طريقة امتلاكها -سواء أكانت مادية أو غير مادية منقولة أو غير منقولة ملموسة أو غير ملموسة- والوثائق والصكوك والمستندات والحوالات وخطابات الاعتماد أيًا كان شكلها؛ سواء أكانت داخل المملكة أو خارجها. ويشمل ذلك النظم الإلكترونية أو الرقمية، والائتمانات المصرفية التي تدل على ملكية أو مصلحة فيها، وكذلك جميع أنواع الأوراق التجارية والمالية، أو أية فوائد أو أرباح أو مداخيل أخرى تنتج عن هذه الأموال.

§ **عملية المراقبة:** متابعة جميع العمليات التي يجريها عملاء المؤسسة المالية أو المستفيد العرضي _العميل العارض (العابر)_ أو موظفو المؤسسة المالية، وذلك بهدف رصد وكشف أي عمليات غير طبيعية.

§ **العملية المشتبه بها:** العملية التي يتوافر لدى المؤسسة المالية أسباب معقولة للاشتباه بارتباطها بجريمة غسل أموال أو تمويل إرهاب أو جريمة أصلية أو متحصلات جريمة بما في ذلك محاولة إجراء العملية.



الدورة التدريبية وورشة العمل

أهم أساليب وطرق مكافحة
الجرائم المعلوماتية وغسيل
الأموال

مفهوم جريمة غسل الأموال

تعد جريمة غسل الأموال جريمة مُستقلة عن الجريمة الأصلية، ولا يلزم لإدانة الشخص في جريمة غسل الأموال، أو لغرض اعتبار الأموال متحصلات جريمة، إدانته بارتكاب الجريمة الأصلية، سواءً ارتكبت الجريمة الأصلية داخل المملكة أو خارجها، ويُتحقق من القصد أو العلم أو الغرض في ارتكاب جريمة غسل الأموال من خلال الظروف والملابسات الموضوعية والواقعية للقضية. ويعد مرتكبا جريمة غسل الأموال كل من قام بأي من الأفعال الآتية:

1 . **تحويل** الأموال أو نقلها أو إجراء أي عملية بها، مع العلم بأنها من متحصلات جريمة؛ لأجل إخفاء المصدر غير المشروع لتلك الأموال أو تمويهه، أو لأجل مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب الجريمة الأصلية التي تحصلت منها تلك الأموال للإفلات من عواقب ارتكابها؛

2 . **اكتساب** الأموال أو حيازتها أو استخدامها، مع العلم بأنها من متحصلات جريمة أو مصدرها غير مشروع؛

مفهوم جريمة غسل الأموال

3. إخفاء أو تمويه طبيعة الأموال، أو مصدرها أو حركتها أو ملكيتها أو مكانها أو طريقة التصرف بها أو الحقوق المرتبطة بها، مع العلم بأنها من متحصلات جريمة؛

4. الشروع في ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في الفقرات (1) و (2) و (3) أعلاه، أو الاشتراك في ارتكابها بطريق الاتفاق أو تأمين المساعدة أو التحريض أو تقديم المشورة أو التوجيه أو النصح أو التسهيل أو التواطؤ أو التستر أو التآمر.

ويُعد الشخص الاعتباري مرتكباً جريمة غسل الأموال إذا ارتكب باسمه أو لحسابه أي من الأفعال الواردة أعلاه،

وذلك مع عدم الإخلال بالمسؤولية الجنائية لرؤساء وأعضاء مجالس إدارته أو مالكيه أو العاملين فيه أو ممثليه المفوضين أو مدققي حساباته، أو أي شخص طبيعي آخر يتصرف باسمه أو لحسابه.

عمليات غسل الأموال

عادة ما تمر عمليات غسل الأموال بثلاث مراحل وهي كالتالي:-

1 . **الإيداع أو الإحلال:** هي مرحلة يتم فيها توظيف أو إدخال الأموال الناتجة عن مصدر غير مشروع إلى النظام المالي، الهدف منها إيداع النقد الناتج عن الأنشطة غير المشروعة في النظام المالي بطريقة لا تثير الانتباه،

ويتم ذلك عادة عن طريق المؤسسة المالية من خلال مزاولة العميل أو الشخص الذي يتصرف نيابة عن العميل أي من الأنشطة والعمليات المالية بما فيها قبول الإيداعات النقدية، وصرف العملات، وشراء أسهم، وإبرام عقود تمويل أو عقود الحماية و/أو الادخار؛ دون أن تقوم المؤسسة المالية باتخاذ تدابير وقائية كافية تحميها من مخاطر غسل الأموال.

عمليات غسل الأموال

2. **التغطية:** هي مرحلة يتم فيها تحويل ونقل الأموال بغرض إخفاء أصلها، الهدف منها التمويه عن الأصل غير الشرعي للأموال التي تم إدخالها في النظام المالي، ويشمل ذلك إرسال حوالات برقية إلى مؤسسة مالية أخرى، وشراء وبيع الاستثمارات، والأدوات المالية، إلغاء عقد التمويل أو إلغاء وثيقة الحماية و/أو الادخار خلال فترة السماح، أو الاستثمارات الوهمية أو الخطط التجارية.

3. **الدمج:** وهي مرحلة يتم فيها إعادة إدخال الأموال مرة أخرى في الاقتصاد، بحيث يصبح من الصعوبة التمييز بينها وبين الأموال ذات المصدر المشروع، وذلك بهدف إضفاء الشرعية على الأموال غير المشروعة ودمجها بصورة مشروعة في الاقتصاد المحلي أو العالمي، وذلك من خلال شراء الأموال بما فيها شراء الأصول المالية أو الأسهم أو السلع الثمينة أو الاستثمار في العقارات.

المكافحة وضبط المخاطر

على المؤسسة المالية أن تضمن في سياستها وإجراءاتها الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب العناصر التالية بحد أدنى:-

- تدابير العناية الواجبة بما يشمل تدابير العناية المعززة وتدابير العناية المبسطة.
- حفظ السجلات.
- مراقبة ومتابعة العمليات والأنشطة.
- الإبلاغ عن العمليات المشتبها.
- ترتيبات إدارة الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- وظيفة التدقيق المستقل.
- التدريب في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- معايير التوظيف والمتابعة.

تدابير العناية الواجبة

- ينبغي على المؤسسة المالية وضع سياسة لقبول العملاء والأعمال الجديدة تشمل تدابير العناية الواجبة التي ستقوم بتنفيذها للتعرف والتحقق من هوية العميل أو الشخص الذي يتصرف نيابة عن العميل أو المستفيد الحقيقي، على أن تتوافق السياسة مع نتائج تقييم المخاطر وأن تقوم بتوثيقها واعتمادها على مستوى مجلس الإدارة.

- على المؤسسة المالية تطبيق تدابير العناية الواجبة وفقا لنوع ومستوى المخاطر التي يشكلها العميل أو المستفيد الحقيقي أو علاقة عمل محددة، على أن تنفذ تدابير العناية الواجبة في الحالات التالية :-

- قبل البدء في إقامة علاقة عمل جديدة.
- قبل إجراء تعامل لصالح شخص طبيعي أو اعتباري ليس بينهما علاقة عمل، سواء تم هذا التعامل لمرة واحدة أو لمرات متعددة بحيث تبدو تلك التعاملات متصلة ببعضها.
- عند الاشتباه بعمليات غسل أموال أو تمويل إرهاب.
- عند الشك في مدى صحة أو كفاية البيانات الخاصة بالعميل التي سبق الحصول عليها.
- قيام العميل بتنفيذ عملية لا تتماشى مع سلوك العميل أو بياناته.

تدابير العناية الواجبة

ينبغي أن تتضمن تدابير العناية الواجبة بحد أدنى ما يلي:

- (أ) التعرف على هوية العميل، والتحقق منها باستخدام وثائق أو بيانات أو معلومات من مصدر موثوق ومستقل،
وينبغي أن يكون المصدر معروف وذا سمعة حسنة وتثق به المؤسسة المالية للتحقق من معلومات العميل.
- (ب) التعرف على هوية الشخص الذي يتصرف نيابة عن العميل والتحقق منها من مصدر موثوق ومستقل.
- (ج) التعرف على هوية المستفيد الحقيقي، واتخاذ إجراءات كافية للتحقق منها باستخدام وثائق أو بيانات أو معلومات من مصدر موثوق ومستقل.

الإبلاغ عن العمليات المشتبه بها

على المؤسسة المالية وضع وتوثيق إجراءات للإبلاغ عن العمليات المشتبه بها وأن تقوم بتنفيذ الإجراءات بفاعلية وأن يتم اعتمادها على مستوى مجلس الإدارة، وقد تشمل الإجراءات ما يلي:-

- الإجراءات الداخلية الواجب اتباعها من قبل موظفي ومسؤولي المؤسسة المالية في حال الاشتباه بعملية غسل أموال أو تمويل إرهاب.
- آلية تسهل تواصل الموظفين مع الموظف أو المنصب المسؤول عن الإبلاغ عن العمليات المشتبه بها، لطرح الاستفسارات ورفع الاشتباهات.
- إجراءات التحقيق الداخلية حيال حالات الاشتباه بما يشمل مراحل سير التحقيقات.
- مستويات الاعتماد والمراجعة لحالة الاشتباه في حال اعتماد البلاغ أو إقفاله.
- تحديد الموظف أو المنصب المسؤول عن الإبلاغ للإدارة العامة للتحريات المالية عن العمليات المشتبه بها.
- التدابير الكافية للحفاظ على سرية البلاغ وعدم تنبيه العميل.



ما المطلوب منا؟
وما الذي نحتاجه؟

ورشة عمل

مجهود فردي

• أنت مُحكّم – أنت مُقيّم – أنت مُحلّل – أنت مُطوّر

• أنت قائد فريق عمل – أنت مكلف بمهمة عالية الخطورة/ التكاليف

• استتبط – استخلص – استشف – استنتج – اجمع – حلّ

• قيم – حسن – طوّر

• المطلوب : استخدم جميع المهارات اللازمة في حل المواقف

والحالات بخلفية علمية مثالية.



الحالات - المواقف

1- الحالة الأولى :-

الموقف : من خلال أنشطة تنمية الموارد المالية بالمنشأة
في مناسبة مجتمعية تم إستلام تبرع نقدي
مجموعها 51 ألف ريال من شخص
لمشاريع خيرية متنوعة بالمنشأة .

ما المطلوب عمله باستخدام الأنظمة والسياسات المتوفرة
بالمنشأة والخلفية العلمية والخبرات العملية والمهارات المطلوبة في
حل مثل هذه المواقف والحالات، مع ذكر المتطلبات والشروط
اللازمة وأفضل الطرق لحلها.

الحالات - المواقف

2- الحالة الثانية :-

الموقف : استلام تحويل وارد مالي 50 ألف ريال من متبرع غير واضح لمشروع خيري قائم، ومن التواصل مع المتبرع أوضح أن قيمة المبلغ تم إرساله خطأ وأن المبلغ هو 10 آلاف ريال فقط وطلبه لتحويل إسترداد المبلغ المتبقي.

ما المطلوب عمله باستخدام الأنظمة والسياسات المتوفرة بالمنشأة والخلفية العلمية والخبرات العملية والمهارات المطلوبة في حل مثل هذه المواقف والحالات، مع ذكر المتطلبات والشروط اللازمة وأفضل الطرق لحلها.

الحالات - المواقف

3- الحالة الثالثة :-

الموقف : شراء مستلزمات سلال شهرية ومتطلبات سلال شتوية وإعادة تأثيث المكاتب وتبرعات عينية للمستفيدين لشهر رمضان من قبل سنة ونصف لخطة مواعيد صرفها، ومن الأموال المتوفرة في الخزينة والساكنة لأكثر من سنة.

ما المطلوب عمله باستخدام الأنظمة والسياسات المتوفرة بالمنشأة والخلفية العلمية والخبرات العملية والمهارات المطلوبة في حل مثل هذه المواقف والحالات، مع ذكر المتطلبات والشروط اللازمة وأفضل الطرق لحلها.



الدورة التدريبية وورشة العمل

أهم أساليب وطرق مكافحة
الجرائم المعلوماتية وغسيل
الأموال

غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية



جريمة غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية

تمثل جريمة غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية عملية أو مجموعة من العمليات التي يتم من خلالها استخدام نظم نقدية ومالية ذات تقنية متطورة لإضفاء صفة المشروعية على تلك الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع بواسطة الإنترنت أو أية وسائل أخرى مماثلة في هذا السياق.

وتتميز جريمة غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية بسهولة إخفاء معالم الجريمة، وصعوبة تتبع مرتكبيها وحرفية ارتكابها، مما يتطلب قدرا كبيرا من الذكاء والمعرفة من جانب مرتكبيها، وقدرا أكبر من الحرفية من جانب من يتولى الإشراف على جهود المكافحة.

جريمة غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية

بصورة عامة يمكن تسمية عدة خصائص لجريمة غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية، مثل:-

1. استخدام أجهزة الكمبيوتر وأجهزة ووسائل الاتصال والأجهزة الإلكترونية الأخرى كأداة في ارتكاب هذه الجريمة من خلال استعمال التطبيقات الإلكترونية التي تعمل عليها تلك الأجهزة.
2. ارتكاب هذه الجريمة عبر الإنترنت تمثل البيئة الأكثر انتشاراً لهذا النوع من الجرائم.
3. هذا النوع من الجرائم ليس له حدود جغرافية أو زمانية.
4. أنها في الغالب لا تترك أثراً لها بعد ارتكابها ويصعب رصدها وتعقبها.

استغلال الوسائل الإلكترونية في غسل الأموال

تنوعت أنماط الدفع عبر الوسائل الإلكترونية وأصبحت محرك فعال في زيادة حركة المعاملات المالية بين الأطراف المختلفة من أفراد و مؤسسات وإدارات ،

حيث توفر المؤسسات المالية والغير مالية لعملائها إمكانية الدفع سواء عن طريق الإنترنت أو الهاتف المحمول أو البطاقات المدفوعة مقدما، كما ظهر حديثا أنماط غير خاضعة لمتطلبات العناية الواجبة بالعملاء وغير خاضعة لإجراءات التعرف على هوية العملاء،

بالتالي لا تخضع لإجراءات ومتطلبات مكافحة غسل الأموال، ويترتب على ذلك زيادة مخاطر استغلال الوسائل الإلكترونية من قبل المجموعات الإجرامية، وذلك في ظل التطور التكنولوجي وتطور الخدمات المقدمة عبر الوسائل الإلكترونية من قبل المؤسسات المالية المصرفية والغير مصرفية،

الأنماط والأساليب المختلفة التي يمكن استغلالها في تنفيذ عمليات غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية، ونستعرض فيما يلي عدد من هذه الأنماط والأساليب والمؤشرات:

م	الوسيلة الإلكترونية	الخط والأسلوب
1	التحويلات الإلكترونية	<p>تلقي تحويلات للعميل بمبالغ كبيرة وبخاصة المسحوبة بتعليمات النفع نقدا بما لا يتناسب مع نشاط العميل.</p> <p>تلقي تحويلات بمبالغ كبيرة بصفة منتظمة من مناطق لشهر بجرانم معينة مثل تجارة أو زراعة المخدرات أو دول ليست لديها نظم معالجة مكافحة غسل الأموال أو تمويل الارهاب.</p> <p>تكرار ورود تحويلات خارجية للعميل من بلوك تعتمد نظام السرية المطلقة.</p> <p>تلقي تحويلات كبيرة من الخارج على حسابات راكدة أو غير نشطة.</p> <p>استخدام العميل لحسابه كحساب وسيط لتحويل الأموال فيما بين أطراف أو حسابات أخرى.</p> <p>التحويلات المتكررة التي لا يتناسب مجموعها خلال فترة معينة مع نشاط العميل.</p> <p>مبنى على التسويق التواصلي عبر شبكة الإنترنت أو القنوات الإلكترونية الأخرى.</p> <p>يتم دعوة مستخدمين آخرين لشراء المنتج مقابل عمولة.</p> <p>يحمل أيضاً المستخدم على نسبة في حالة قيام عملاءه بتسويق المنتج لآخرين بحيث يصبح من بدأ العملية لديه شبكة من الزبائن المشتركين بأسفله، أو عملاء قاموا بالشراء عن طريقهم.</p> <p>لا يمثل عملية تسويق لمنتج حقيقي أو ذو قيمة فعلية.</p> <p>تعتمد على الوعود بتحقيق ثروات في وقت قصير.</p> <p>ينهار الهرم بفروج أفراد ممن دون قمة الهرم.</p> <p>تتوقف المعاملات على مدى قدرة الأعضاء المتسلسلين في جذب عملاء جدد.</p> <p>تمثل عطاء لعمليات غير حقيقية وغير مرخصة.</p> <p>تستنزف النقد الأجنبي من الاقتصادات الدول دون إضافة حقيقية.</p>
2	التسويق الإلكتروني الشبكي	<p>تلقي العميل عدة تحويلات مالية صغيرة بطريقة الكترونية وبعد ذلك إجراء تحويلات كبيرة بنفس الطريقة إلى بلد آخر.</p> <p>إيداع دفعات كبيرة ويشكل منتظم بمختلف الوسائل الإيداع الإلكتروني أو تلقي دفعات كبيرة ويشكل منتظم من بلدان أخرى تعتبر مرتفعة المخاطر.</p> <p>قيام العميل بطلب فتح حساب عبر الإنترنت ورفض تقديم المعلومات اللازمة لاستكمال فتح الحساب أو رفض تقديم معلومات تقوله من الحصول على خدمات وشهيات تعتبر ميزة تفضيلية للعميل.</p> <p>قيام العميل باستخدام الخدمة المصرفية عبر الإنترنت للتحويل بين حساباته لمرات عديدة ودون وجود أسباب واضحة لذلك.</p> <p>استخدام القنوات البنكية الإلكترونية لإجراء تحويلات صادرة متكررة لأشخاص مختلفين دون وجود مبرر واضح.</p> <p>الدخول من خلال الإنترنت للحسابات البنكية من مناطق مرتفعة المخاطر بمجال غسل الأموال، وتنفيذ حركات من خلال هذه الحسابات.</p> <p>استخدام وسائل تكنولوجية مختلفة لإجراء التحويلات المالية وتغيير عناوين الدخول IP Address لإخفاء معالم التتبع.</p>
3	الخدمات المصرفية الإلكترونية (الإنترنت المصرفي، الهاتف المصرفي)	<p>يقوم أسلوب تداول هذه المعاملات إخفاء نام لهوية المتعاملين فيها كما لا يمكن التعرف على أرصدة مبالغ المحافظ الخاصة بهم.</p> <p>يصعب الاشتباه في العمليات التي تتم باستخدام هذه العملة والإبلاغ عنها أو تجميد أو مصادرة هذه المعاملات حيث أن مالك هذه المعاملات هو الشخص الوحيد الذي يستطيع التعامل عليها.</p> <p>تتصف بتقلباتها الكبيرة في أسعار الصرف بالمقارنة بالعملة الأجنبية وعلى رأسها الدولار الأمريكي، مما قد يجعل هذه العملة جاذبة لغفات المضاربين وهو ما يشكل عبئاً إضافياً على موارد الدولة من النقد الأجنبي ولا سيما في الدول التي تعاني نقصاً فيه.</p> <p>آلية للدخول على الحسابات البنكية من خلال الإنترنت.</p> <p>تحويل الأموال من الحسابات المدفوعة مقدماً إلى حسابات أشخاص أو جهات أخرى.</p> <p>الحصول على خدمات مختلفة في أماكن متعددة في مناطق جغرافية مختلفة وبعمولات مختلفة.</p> <p>استخدام الإنترنت كوسيلة لتحريك الأموال من أو إلى الحساب عبر منظومة متكاملة من النظم والبرامج التي توفرها المؤسسات المالية والمصرفية.</p> <p>إدخال بيانات المبلغ المراد إرساله والتبريد الإلكتروني للشخص المرسل إليه.</p> <p>يقوم المستفيد باستلام رسالة الكترونية تنبهه أخطاره بتحويل مبلغ إليه، ويتم إضافة المبلغ لحسابه المحفوظ به لدى الشركة (PayPal) مثلاً كاشهر شركة تعمل كوسيط في عملية الدفع عبر</p>

4	بطاقات الدفع الإلكترونية (الدائنة والمدبنة) والمنفوعة مقدما	<p>قيام العملاء باستخدام كافة رصيد بطاقة الائتمان ومن ثم قيامه بالسداد الكامل للرصيد المدبنة.</p> <p>عمليات تسديد مفاجئة للتحويلات أو التسهيلات المالية التي قام العميل بالحصول عليها من خلال طرف أو أطراف أخرى دون وجود علاقة واضحة.</p> <p>استخدام بطاقات الصراف الآلي والبطاقات الائتمانية الخاصة بالعميل من قبل أطراف أخرى دون وجود مبرر واضح.</p> <p>استخدام بطاقات الصراف الآلي والبطاقات الائتمانية خاصة في شراء الممتلكات والأصول مرتفعة القيمة والسلع الثمينة مثل المجوهرات والمعادن النفيسة في دول /أقاليم مرتفعة المخاطر من حيث غسل الأموال.</p> <p>استخدام بطاقة الصراف الآلي والبطاقات الائتمانية لعمل سحبيات يومية متكررة وبقيم متساوية ومن أماكن مختلفة وبعيدة عن عنوان إقامة العميل أو مكان عمله ودون مبرر واضح.</p> <p>محاولة تهريب عدد كبير من بطاقات دفع الإلكتروني خاصة بطاقات المدفوعة مسبقاً عبر المناقذ الحدودية.</p>
5	انظمة تداول وتسوية ومقاصة الاوراق المالية إلكترونياً	<p>فتح عدد من الحسابات أو التفويض عن عدة حسابات في الشركة دون القيام بأجراء تعاملات على تلك الحسابات.</p> <p>القيام بإيداع مبلغ وبعد ذلك بفترة قصيرة يتم تحويل المبلغ إلى جهة ثالثة دون وجود مبرر واضح.</p> <p>التعامل بمبالغ ضخمة دون توفر الحد الأدنى من المعرفة بطبيعة الاستثمار بالأوراق المالية ومخاطرها.</p> <p>القيام بإيداع مبلغ نقدي لشراء أوراق مالية لغايات الاستثمار طويل الأجل وبعد ذلك بفترة قصيرة يقوم ببيع الأوراق المالية وسحب الأموال.</p> <p>تغذية الحساب دائماً وعدم القيام بأي تعامل أو بتعاملات قليلة ثم سحب تلك الأموال.</p> <p>القيام بطلب إجراء معاملات بين حسابات العميل أو مع أشخاص آخرين مفضّل بالتعامل عنهم دون مبرر.</p>
6	العملات الافتراضية (الرقمية)	<p>يقوم أسلوب تداول هذه المعاملات إخفاء نام لهوية المتعاملين فيها كما لا يمكن التعرف على أرصدة مبالغ المحافظ الخاصة بهم.</p> <p>يصعب الاشتباه في العمليات التي تتم باستخدام هذه العملة والإبلاغ عنها أو تجميد أو مصادرة هذه المعاملات حيث أن مالك هذه المعاملات هو الشخص الوحيد الذي يستطيع التعامل عليها.</p> <p>تتصف بتقلباتها الكبيرة في أسعار الصرف بالمقارنة بالعملة الأجنبية وعلى رأسها الدولار الأمريكي، مما قد يجعل هذه العملة جاذبة لغفات المضاربين وهو ما يشكل عبئاً إضافياً على موارد الدولة من النقد الأجنبي ولا سيما في الدول التي تعاني نقصاً فيه.</p>
7	خدمات الدفع باستخدام الإنترنت	<p>آلية للدخول على الحسابات البنكية من خلال الإنترنت.</p> <p>تحويل الأموال من الحسابات المدفوعة مقدماً إلى حسابات أشخاص أو جهات أخرى.</p> <p>الحصول على خدمات مختلفة في أماكن متعددة في مناطق جغرافية مختلفة وبعمولات مختلفة.</p> <p>استخدام الإنترنت كوسيلة لتحريك الأموال من أو إلى الحساب عبر منظومة متكاملة من النظم والبرامج التي توفرها المؤسسات المالية والمصرفية.</p> <p>إدخال بيانات المبلغ المراد إرساله والتبريد الإلكتروني للشخص المرسل إليه.</p> <p>يقوم المستفيد باستلام رسالة الكترونية تنبهه أخطاره بتحويل مبلغ إليه، ويتم إضافة المبلغ لحسابه المحفوظ به لدى الشركة (PayPal) مثلاً كاشهر شركة تعمل كوسيط في عملية الدفع عبر</p>

التحديات والمخاطر المرتبطة باستخدام الوسائل الإلكترونية في عمليات غسل الأموال

- صعوبة التعرف على مصادر تمويل أو تغذية بعض الوسائل الإلكترونية.
- صعوبة تطبيق قواعد أعراف عميلك وكذلك صعوبة التعرف على نشاط العميل.
- صعوبة التعرف على أطراف العملية وذلك بسبب المرونة الفائقة والسرعة في التعامل وحركة الأموال.
- استخدام طرف ثالث في تنفيذ العمليات المالية يجعل المتابعة والتحقق من صحة العمليات المالية، وكذا التحقيقات بشأنها أكثر تعقيدا.
- عدم القدرة على فرض إجراءات صارمة لتنفيذ الخدمات المالية من خلال بعض الوسائل الإلكترونية.
- لا تطلب بعض الأطراف والجهات المتعاملة في بعض الأنواع (مثل العملات الافتراضية) تحويل القيمة لأموال حقيقة.
- تداول الأموال في صورة وحدات رقمية إلكترونية في بعض العمليات يجعل من الصعب تتبعها أو تفقدتها أو مصادرتها من قبل الجهات الأمنية.
- ضخامة حدود التعامل على بعض الوسائل، وعدم إمكانية وضع حدود معينة للتعامل على الوسيلة الواحدة في بعض الأنواع، أو تحديد عدد الوسائل التي يمكن لشخص واحد أو جهة واحدة استخدامها.

التحديات والمخاطر المرتبطة باستخدام الوسائل الإلكترونية في عمليات غسل الأموال

- ارتباطها بجرائم أخرى مثل الفساد، والتزوير، والاحتيال، والسرقعة، والجرائم الإلكترونية وغيره.
- صعوبة وعدم كفاية عمليات المتابعة والرصد للعمليات المالية المنفذة من خلالها.
- غياب الإطار التنظيمي والرقابي.
- قد تيسر بعض أنظمة الدفع من خلال الإنترنت في المراكز المالية الخارجية Offshore إجراء العمليات التي قد تكون مجرمة في دولة القائم بالتحويل.
- سهولة التحرك بين الحدود الدولية دون معارضة أو كشف.
- انخفاض تكلفة تنفيذ المعاملات وسهولة تنفيذها.
- إمكانية الوصول أو الحصول على الأموال من أي مكان بالعالم من خلال ماكينات الصرف الآلي وغيرها.
- النمو التكنولوجي السريع وتوافر الإمكانيات التكنولوجية من العوامل التي تجعل تنفيذ عمليات غسل الأموال أكثر سهولة.
- توفر بديلا مناسباً لعمليات تهريب الأموال عبر الحدود.

الإجراءات الوقائية المقترحة لمواجهة المخاطر والتحديات الناتجة عن إساءة استغلال الوسائل والأدوات ونظم الدفع الإلكترونية في غسل الأموال:

- تحديث وإصدار التشريعات التي تنظم استخدام الوسائل الإلكترونية في تنفيذ العمليات المالية.
- تعزيز الرقابة وتفعيل دور الجهات الرقابية والإشرافية.
- مراجعة دورية لكافة التعليمات الصادرة بشأن تنظيم استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، لمعالجة أية أوجه قصور قد تكتشف بشأن إمكانية إساءة استغلالها ومواكبة التطورات التكنولوجية في هذا المجال.
- العمل على زيادة توقيع بروتوكولات تعاون ومذكرات تفاهم مع العديد من الدول لتسهيل تبادل المعلومات.
- وضع إجراءات تساعد في التعرف على مصادر الأموال التي يتم التعامل عليها.
- وضع ضوابط محددة وحدود لتنفيذ العمليات المالية من خلال الوسائل الإلكترونية.
- الاهتمام بعملية الرصد والمتابعة للمعاملات المالية التي تتم من خلال الوسائل الإلكترونية.
- تطبيق قواعد التعرف على هوية العملاء بشكل أكثر دقة وفعالية.

الإجراءات الوقائية المقترحة لمواجهة المخاطر والتحديات الناتجة عن إساءة استغلال الوسائل والأدوات ونظم الدفع الإلكترونية في غسل الأموال:

- تطبيق المنهج القائم على المخاطر، والقيام بتقييم مخاطر لكل نوع من تلك الوسائل لتحديد الإجراءات اللازمة للمتابعة والرقابة.
- إعداد التقييم الوطني للمخاطر في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- توجيه القطاع الخاص بضرورة تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتطلبها الوسائل الإلكترونية الجديدة التي يقدمها القطاع الخاص لعملائه ووضع الإجراءات اللازمة للحد من تلك المخاطر.
- تطبيق العناية الواجبة الخاصة بالعملاء بشكل فعال وتعزيزها تبعاً لمستوى المخاطر، وإجراء التعديلات اللازمة لتشمل طرق وقاية من استخدام تلك الأدوات في غسل الأموال.
- التواصل مع الشركات التي تعمل في مجال الخدمات التكنولوجية المرتبطة بالمعاملات المالية (FinTech)، للعمل على التحقق من وجود فهم أفضل لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالوسائل الإلكترونية.
- رفع الوعي لدى كافة الجهات بشكل عام من خلال التدريب المتخصص.

آليات مقترحة للحد من مخاطر الدفع باستخدام البطاقات المدفوعة مقدما

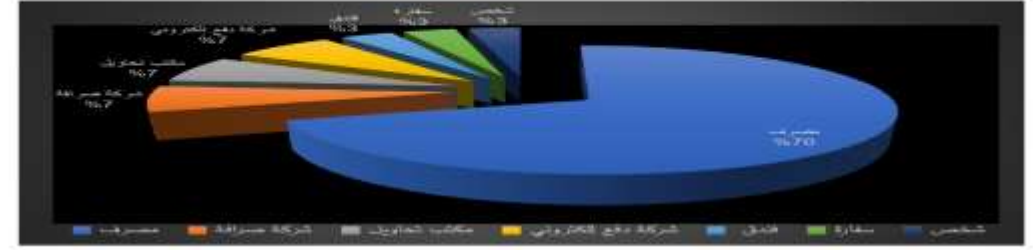
Prepaid Cards :

- وضع حدود على وسائل تمويل البطاقات.
- وضع حدود لقيمة البطاقة وحدود تتعلق بعدد البطاقات التي يمكن للفرد الحصول عليها، وكذا حدودا تتعلق بقيمة العملية المالية الواحدة.
- الحد من إمكانية الوصول للأموال عبر الحدود (سحب الأموال من دولة أجنبية) من خلال ماكينات الصرف الآلي لبعض أنواع البطاقات خاصة المدفوعة مقدما أو المخصصة للشراء عبر الإنترنت.
- النظر حسب الحاجة في الحد من أو حظر استخدام البطاقات الإلكترونية بشكل عام، وخاصة المدفوعة مقدما، في تنفيذ عمليات شراء عبر بعض المواقع ومن خلال بعض الموردين والتجار والأسواق غير الموثوق فيها أو التي لا تتوافر بشأنها بيانات كافية أو صحيحة أو المشتبه في تنفيذها عمليات غير قانونية، والحد من إمكانية الوصول إلى الشبكة الإلكترونية الخاصة بهذه البطاقات من قبل تلك الجهات.
- متابعة العمليات التي تتم باستخدام هذه البطاقات والإبلاغ عن أية عمليات مشتبه فيها.
- الحد من إمكانية سحب النقود باستخدام هذه البطاقات من خلال ماكينات الصرف الآلي.

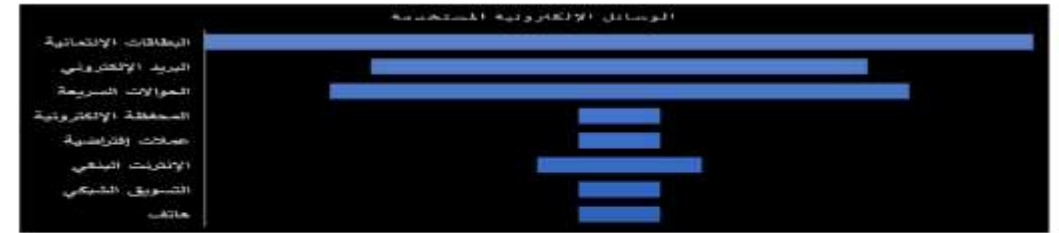
آليات مقترحة للحد من المخاطر الدفع باستخدام الهاتف المحمول

- ضرورة التعرف على مالك الحساب عند استخدام الهاتف للوصول إلى الحساب أو بطاقة الائتمان أو عند قيام الشركة مقدمة الخدمة بالتحقق الكترونياً من مالك الهاتف.
- تحديد عدد الحسابات الخاصة بالدفع عبر الهاتف المحمول في حالات المحافظ الإلكترونية، بحيث تسمح لشخص واحد أو جهة واحدة التعامل عليها داخل الدولة.
- الحد من استخدام هذه الوسيلة عبر الحدود، ووضع آليات لمتابعة العمليات عبر الحدود.
- الحد من القيم التي يمكن أن يحملها الحساب أو تلك التي يمكن أن تتم بها العمليات المالية.
- تحديد إجراءات تمكن من الرقابة على وسائل تمويل هذه الحسابات.
- الرقابة على العمليات والإخطار عن العمليات المشتببه فيها.
- إتاحة إمكانية وقف الحساب أو البطاقة في حالة إساءة استخدام أي منهما.
- الحد من إمكانية الوصول للشبكة الإلكترونية الخاصة بالخدمة من قبل عناصر إجرامية.
- مراجعة وتطوير القوانين واللوائح والإجراءات والقواعد الخاصة بتنظيم تشغيل الخدمة والتعرف على هوية المستخدمين، وإيلاء العناية الواجبة بهم، والمراجعة والتعديل بشكل دوري لها وإدخال التعديلات اللازمة لتأمينها وضمان عدم إساءة استخدامها

كما يشير الرسم البياني إلى جهات جديدة تحمست للاستغلال في جرائم إلكترونية مثل السفارات والقناص وكادت نسبها 96.3 بالتساوي.

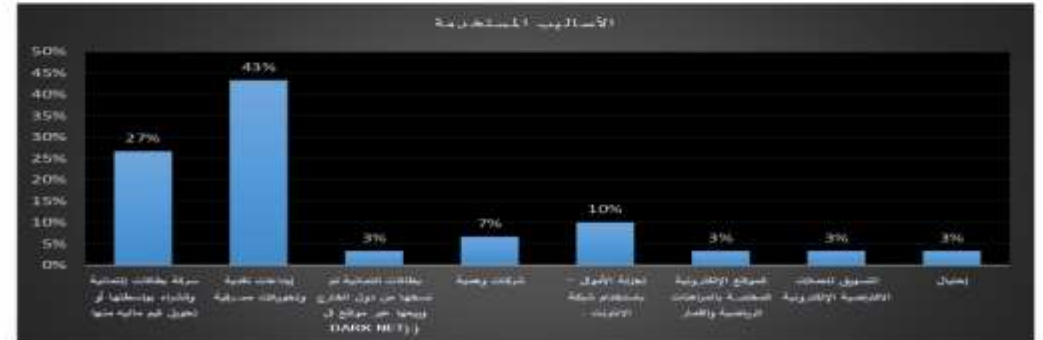


ثانياً: الوسائل الإلكترونية المستخدمة: وفقاً لما ورد في الحالات المعالجة التي تم تحليلها هناك عدد من الوسائل الإلكترونية المختلفة التي يتم استخدامها من قبل عائلتي الأموال موزعة في الشكل أدناه:

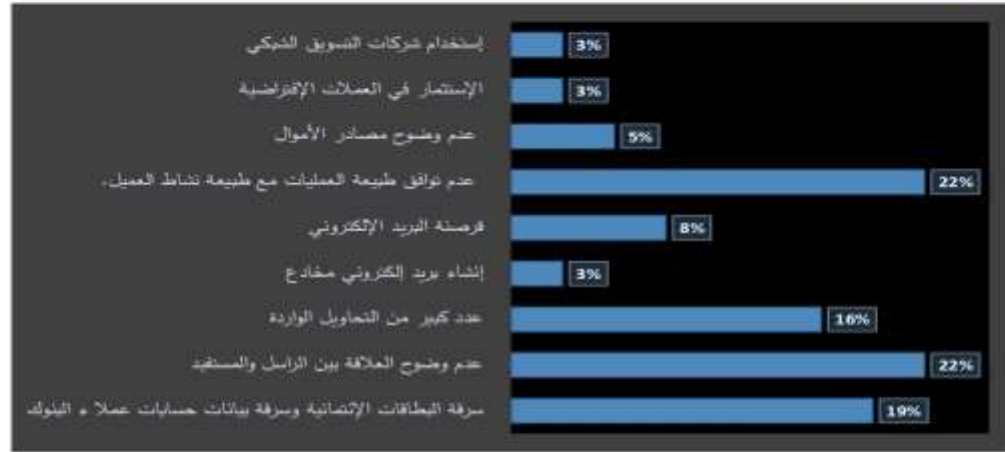


ثالثاً: الأساليب الفنية المستخدمة:

تم استخدام الإيداعات النقدية والتحويلات المصرفية بنسبة بلغت 43%، تليها سرقة البطاقات الائتمانية والتي يتم تحويل القيم المالية أو الشراء بواسطتها في المرتبة الثانية بنسبة 27%، كما تم استخدام شركات وهمية بنسبة 7%، وتجزئة الأموال عبر الإنترنت بنسبة متساوية بلغت 10%.



رابعاً: مؤشرات الاشتباه:



أظهرت الدراسة عدداً من المؤشرات كالتالي:

1. حازت المؤشرات التالية عدم وضوح العلاقة بين الرسائل والمستفيد، عدم توافق طبيعة المعاملات مع طبيعة ونشاط العميل وسرقة البطاقات الائتمانية وسرقة بيانات عملاء البنوك الأعلى التي بلغت 63% في مجموعها، ذلك يرجع لطبيعة الجريمة الإلكترونية التي تستخدم تحاويل كبيرة عبر الأنظمة الإلكترونية.
2. وبلغت نسبة مؤشر الاشتباه عدد كبير من التحويلات الواردة 16%.
3. المؤشر إنشاء بريد مخادع فقد سجل نسبة 3% وإذا ما أضفنا له فرصة البريد الإلكتروني سوف تصل النسبة إلى 12%.
4. كما أظهرت المؤشرات استخدام شركات التسويق الشبكي والعملات الافتراضية بنسب متساوية بلغت 3% لكم منهما.

هناك مؤشرات أخرى أهمها:

1. استخدام جواز سفر أشخاص آخرين للقيام بعمليات الشراء.
2. إرسال روابط وهمية على أنها مواقع لبيع السلع.
3. محاولة إغراء العميل للبنك بوعود بإيداعات نقدية بمبالغ مهمة.
4. مطالبة العميل للبنك بمعلومات حول خادم هذا الأخير.
5. تجنب استخدام النظام المصرفي من قبل المشتبه بهم.
6. انتحال صفة موظفي البنوك.



الدورة التدريبية وورشة العمل

أهم أساليب وطرق مكافحة
الجرائم المعلوماتية وغسيل
الأموال



ما المطلوب منا؟
وما الذي نحتاجه؟



ورشة عمل (عمل جماعي)

مجهود جماعي

• أنت مُحكّم – أنت مُقيّم – أنت مُحلّل – أنت مُطوّر

• أنت قائد فريق عمل – أنت مكلف بمهمة عالية الخطورة/ التكاليف

في فريق عمل واحد

• حلّ – خطط – أوجد الحلول – طبق ونفذ

• قيم – حسن – طوّر

• المطلبوب : نتائج ومخرجات مثالية



الحالات - المواقف

1- الحالة الأولى :-

الموقف : خلال الزيارة المفاجئة للمفتش من المركز الوطني، أكتشف أن هناك فقدان لبعض المعلومات المهمة لقائمة المتبرعين في مبادرة مجتمعية في جامعة معروفة لم يتم توثيقها بالكامل.

ما المطلوب عمله باستخدام الأنظمة والسياسات المتوفرة بالمنشأة والخلفية العلمية والخبرات العملية والمهارات المطلوبة في حل مثل هذه المواقف والحالات، مع ذكر المتطلبات والشروط اللازمة وأفضل الطرق لحلها.

الحالات - المواقف

2- الحالة الثانية :-

الموقف : توصية من عضو في مجلس الإدارة لشراء أرض استثماري من علاقات مقربة باستخدام الأموال الفائضة والغير متحركة للإستفادة منها لزيادة المداخيل المالية قبل نهاية مدة إفصاحها.

ما المطلوب عمله باستخدام الأنظمة والسياسات المتوفرة بالمنشأة والخلفية العلمية والخبرات العملية والمهارات المطلوبة في حل مثل هذه المواقف والحالات، مع ذكر المتطلبات والشروط اللازمة وأفضل الطرق لحلها.

الحالات - المواقف

3- الحالة الثالثة :-

الموقف : إستلام شكاوي متعددة عن عدم إستلام سندات تأكيد دفع
ولا توثيق إستلام من المتجر الإلكتروني بالمنشأة،
وليس هناك معلومات تؤكد التحويل والإستلام
في النظام المالي بالمنشأة .

ما المطلوب عمله باستخدام الأنظمة والسياسات المتوفرة
بالمنشأة والخلفية العلمية والخبرات العملية والمهارات المطلوبة في
حل مثل هذه المواقف والحالات، مع ذكر المتطلبات والشروط
اللازمة وأفضل الطرق لحلها.

الحالات - المواقف

4- الحالة الرابعة :-

الموقف : مشروع خيري قائم وتم الإعلان والدعاية عنه ويتم تنفيذه بمراحل متعددة وطويلة، ويحتاج إلى دفعات مالية حسب كل مرحلة، ولكن تم إيقاف المشروع بأوامر عليا خارجية، وعليه تم شراء معدات ومحركات إضافية لإدارة الحركة والخدمات من الأموال الفائضة.

ما المطلوب عمله باستخدام الأنظمة والسياسات المتوفرة بالمنشأة والخلفية العلمية والخبرات العملية والمهارات المطلوبة في حل مثل هذه المواقف والحالات، مع ذكر المتطلبات والشروط اللازمة وأفضل الطرق لحلها.



الدورة التدريبية وورشة العمل

أهم أساليب وطرق مكافحة
الجرائم المعلوماتية وغسيل
الأموال

التعليمات التنفيذية
للائحة جمع التبرعات للوجوه
الخيرية

(المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي)

الفصل الثالث : ممارسة النشاط

المادة التاسعة:

أولاً: يكون جمع التبرعات بإحدى الطرق الآتية :

- 1- حسابات المنشأة البنكية المعتمدة وفقاً لتعليمات البنك المركزي.
- 2- الحوالات المالية عبر القنوات الإلكترونية المعتمدة من البنك المركزي.
- 3- الشيكات، على أن تودع في حساباتها البنكية المعتمدة.
- 4- المتاجر الإلكترونية المرخص لها جمع التبرعات.
- 5- الدفع الإلكتروني عن طريق الأجهزة الذكية.
- 6- الرسائل النصية أو الاتصال الهاتفي.
- 7- نقاط البيع الإلكترونية الموجودة في مقرات الجمعيات والمربوطة بالحساب البنكي للجمعية.

ثانياً: مع مراعاة الفقرة (أولاً) من هذه المادة يجب أن تودع الزكاة في حساب الزكاة المخصص لذلك.

ثالثاً: يجوز للجمعيات الأهلية فقط جمع التبرعات النقدية من خلال مقراتها الرئيسية أو فروعها بعد أخذ بيانات المتبرع .

الفصل الثالث : ممارسة النشاط

المادة العاشرة:

للمرخص له تلقي التبرعات العينية من خلال المقر الرئيس له، أو فروعها، أو أي مكان آخر بعد أخذ الموافقة المسبقة من المركز ويوضح ذلك في الترخيص، وأن ينعكس ذلك على القوائم المالية ويحتسب قيمتها التقديرية.

المادة الحادية عشرة:

للمرخص له إقامة حملة لجمع التبرعات بعد الحصول على موافقة من المركز، ويجب أن تتوقف حملة التبرعات عند انتهاء مدتها التي حددها لها المركز أو توافر المبلغ المستهدف أيهما أسبق.

المادة الثانية عشرة:

يحظر على المرخص له ما يلي:

- 1- جمع التبرعات من خلال البطاقات البنكية المصدرة من الخارج، أو قبول الإيداعات أو الحوالات أو الشيكات الواردة من خارج المملكة إلا بعد موافقة المجلس والجهات ذات العلاقة.
- 2- تلقي التبرعات النقدية ويستثنى من ذلك الجمعيات المرخص لها جمع التبرعات النقدية من خلال مقراتها الرئيسية أو فروعها .
- 3- إيصال أو تقديم أو صرف التبرعات أو أي تحويلات مالية لأي شخص أو جهة خارج المملكة.

الفصل الثالث : ممارسة النشاط

المادة الثالثة عشرة:

يجب على المرخص له الالتزام بالآتي:

- 1- توضيح خطة عمل المشروع للمتبرع وإطلاعها عليها.
- 2- تثبيت المتبرع به في إيصالات ذات أرقام متسلسلة، يستلم المتبرع نسخة ورقية أو إلكترونية منها.
- 3- أخذ موافقة المتبرع على إعادة توجيه مبلغ التبرع الذي تبرع به لمشروع آخر.
- 4- تزويد المركز بكشف حساب بنكي وتقريراً مالياً مفصلاً موضح به التبرعات العينية والنقدية المتحصلة، خلال (20) يوماً من انتهاء حملة جمع التبرعات أو انتهاء الترخيص.
- 5- تزويد المركز بتقرير مالي مفصلاً موضح به أوجه الصرف والمبالغ الفائضة خلال (20) يوماً من تاريخ البرنامج أو النشاط.
- 6- تزويد المركز بتقرير مالي نصف سنوي مفصلاً موضح به أوجه الصرف والمبالغ الفائضة وذلك بالنسبة للمشاريع والبرامج التي تزيد مدة تنفيذها عن سنة.

المادة الرابعة عشرة:

أولاً: يجب أن تصرف التبرعات الخاصة بمواسم معينة في المواسم المخصص لها على سبيل المثال لا الحصر : إفطار صائم، زكاة الفطر، كسوة عيد وغيرها.

ثانياً: الفائض من التبرعات الموسمية يعاد توجيه مبلغ التبرع لمشروع آخر بعد أخذ موافقة المركز.

ثالثاً: يجب على المرخص له إيداع الفائض من التبرعات الموسمية والمخصصة للزكاة إلى الهيئة العامة للزكاة والجمارك والضريبة، وتستثنى الجمعيات من هذا البند.

الفصل الرابع: الدعوة للتبرعات والإعلان عنها

المادة الخامسة عشرة:

مع مراعاة التعليمات المنظمة لكل وسيلة، يجب أن تكون الدعوة إلى جمع التبرعات من خلال الوسائل التالية :

- 1 . أن تكون في وسائل الإعلام المحلية.
- 2 . شركات الاتصالات المحلية.
- 3 . اللوحات الإعلانية وفواتير الخدمات.
- 4 . المطبوعات التي تعدّها الجهة المرخص لها وفقاً لنظامها أو لائحتها.
- 5 . وسائل التواصل الاجتماعي.
- 6 . المواقع الإلكترونية او المتاجر المرخص لها جمع التبرعات.
- 7 . أي وسائل أخرى يحددها المركز.

المادة السادسة عشرة:

مع مراعاة المادة (الخامسة عشرة) يجب أن يتضمن الإعلان البيانات التالية :

- 1 . اسم المنشأة المتبرع لها.
- 2 . رقم الترخيص.
- 3 . رقم الحساب البنكي المعتمد للمرخص له والخاصة بالتبرع.
- 4 . تكلفة إدارة جمع التبرعات.
- 5 . عنوان المقر الرئيسي، أو فروع ووسائل التواصل (هواتف، بريد إلكتروني).
- 6 . معلومات عن الغرض المطلوب له جمع التبرعات، ومدة التبرع (مقيد بوقت، أم مفتوح لحين الانتهاء من قيمة المشروع) .

الفصل الرابع: الدعوة للتبرعات والإعلان عنها

المادة السابعة عشرة

يجب عند تصميم وترويج إعلان جمع التبرعات الالتزام بالآداب والذوق العام، وإصدار أي تراخيص أخرى من الجهات ذات العلاقة والالتزام بمتطلباتها.

المادة الثامنة عشرة

يجب أخذ موافقة المركز عند التعاقد مع إحدى الشخصيات المشهورة في وسائل التواصل الاجتماعي للإعلان عن التبرعات ويجب ألا يكون ممن صدر بحقهم حكم نهائي بإدانته في جريمة مخلة للشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

الفصل الخامس: الأحكام الختامية

المادة التاسعة عشرة:

يتولى المركز متابعة أداء المرخص له، والتحقق من التزامه بأحكام لائحة جمع التبرعات للوجوه الخيرية، وأحكام هذه التعليمات، وتطبق العقوبات لأي مخالفة لأحكام اللائحة أو التعليمات التنفيذية وفقاً لجدول المخالفات والعقوبات الملحق بهذه التعليمات.

المادة العشرون:

يصدر قرار من المجلس أو من يفوضه بتسمية مراقبي لضبط المخالفات بموجب هذه التعليمات واللائحة، على أن يتضمن القرار آلية الضبط وواجبات المراقبين.

المادة الحادية والعشرون:

لا يخل تطبيق أحكام هذه التعليمات بالالتزامات الأخرى المطلوبة على المرخص وفقاً للأنظمة الأخرى المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

المادة الثانية والعشرون:

تشكل لجنة بقرار من رئيس المجلس للنظر في الاعتراضات على مخالفات لائحة جمع التبرعات للوجوه الخيرية وتعليماتها التنفيذية، ويجب أن يكون رئيس اللجنة متخصص في الأنظمة، وألا يقل عدد أعضائها عن (5) خمسة أعضاء، وتختص في النظر في الطعون المقدمة من المعترضين على المخالفات والفصل فيها، ويحدد القرار مدة عضوية ومسؤوليات اللجنة ومهامها ومكافآت الأعضاء .

الفصل الخامس: الأحكام الختامية

المادة الثالثة والعشرون:

يحق لكل ذي مصلحة خلال (60) ستين يوماً من تاريخ إشعار المخالف بالمخالفة الاعتراض أمام " لجنة الاعتراضات على مخالفات لائحة جمع التبرعات في الوجوه الخيرية وتعليماتها التنفيذية"، ويحق التظلم من قرار اللجنة أمام المحكمة الإدارية خلال (60) ستين يوماً من تاريخ إقراره من قبل المركز.

المادة الرابعة والعشرون:

يبلغ المركز المخالف بعد مضي (60) ستين يوماً من تاريخ الإشعار بالمخالفة بوجوب السداد، ويحق للمركز اتخاذ الإجراءات اللازمة أمام المحكمة المختصة للحجز على أموال المخالف في حدود قيمة المخالفة وفقاً لنظام إيرادات الدولة ولائحته التنفيذية.

المادة الخامسة والعشرون:

تعتبر التعليمات مكملة للائحة جمع التبرعات للوجوه الخيرية المعتمدة، وتنشر في الجريدة الرسمية ويعمل بها من تاريخ نشرها .



جدول المخالفات والعقوبات

التعليمات التنفيذية لللائحة جمع التبرعات للوجوه الخيرية

المادة الخامسة والعشرون:

تعتبر التعليمات مكملة لللائحة جمع التبرعات للوجوه الخيرية المعتمدة، وتُنشر في الجريدة الرسمية ويعمل بها من تاريخ نشرها.

جدول المخالفات والعقوبات

م	وصف المخالفة	العقوبة أو الغرامة	العقوبة أو الغرامة في حال تكرار المخالفة
١	ممارسة النشاط بدون ترخيص	٤٥٠٠ + ومصادرة حصيلة الأموال	٥٠٠٠ + ومصادرة حصيلة الأموال
٢	ممارسة النشاط بترخيص ملغى	٢٥٠٠ + ومصادرة حصيلة الأموال	٥٠٠٠ + ومصادرة حصيلة الأموال
٣	ممارسة النشاط خلال فترة سحب الترخيص	٢٥٠٠ + ومصادرة حصيلة الأموال	٥٠٠٠ + ومصادرة حصيلة الأموال
٤	ممارسة النشاط لغير الغرض المحدد بالترخيص	٢٥٠٠	٥٠٠٠
٥	ممارسة النشاط بغير الطريقة المحددة بالترخيص	٢٥٠٠	٥٠٠٠
٦	التنازل عن الترخيص	٢٥٠٠ + ومصادرة حصيلة الأموال	٥٠٠٠ + ومصادرة حصيلة الأموال
٧	إقامة حملة للتبرعات دون الحصول على موافقة	٤٠٠٠	٥٠٠٠
٨	الدعوة إلى جمع التبرعات بغير الوسائل المحددة في المادة الخامسة عشرة	٢٥٠٠	٥٠٠٠
٩	جمع التبرعات من خلال البطاقات البنكية المصدرة من الخارج أو قبول الإيداعات أو الحوالات أو الشيكات الواردة من خارج المملكة دون الحصول على موافقة المركز	٤٥٠٠ + ومصادرة حصيلة الأموال	٥٠٠٠ + ومصادرة حصيلة الأموال
١٠	إيصال أو تحويلات مالية أو تقديم التبرعات إلى خارج المملكة	٤٥٠٠	٥٠٠٠
١١	التعاقد مع إحدى الشخصيات المشهورة في وسائل التواصل الاجتماعي للإعلان عن التبرعات دون أخذ موافقة المركز	٢٥٠٠	٥٠٠٠
١٢	عدم تضمين الإعلان لأحد البيانات الواجب توافرها وفق المادة السادسة عشرة	٢٥٠٠	٥٠٠٠
١٣	عدم تزويد المركز بكشف حساب بنكي وتقريظاً مالياً مفصلاً موضحة فيه التبرعات العينية والنقدية المتحصلة، خلال (٢٠) يوماً من انتهاء حملة جمع التبرعات أو انتهاء الترخيص	٢٥٠٠	٥٠٠٠
١٤	تلقي التبرعات العينية من مكان غير المقر الرئيس أو الفروع دون أخذ موافقة المركز	٢٥٠٠	٥٠٠٠
١٥	عدم تزويد المركز بتقرير مالي مفصلاً موضحة به أوجه الصرف والمبالغ الفائضة خلال (٢٠) من تاريخ انتهاء النشاط أو البرنامج.	٢٥٠٠	٥٠٠٠
١٦	جمع التبرعات بإحدى الطرق بغير الواردة في المادة التاسعة	٢٥٠٠	٥٠٠٠
١٧	عدم تثبيت المتبرع به في إيصال ذات أرقام متسلسلة	٢٥٠٠	٥٠٠٠
١٨	عدم أخذ موافقة المتبرع على إعادة توجيه مبلغ التبرع الذي تبرع به لمشروع آخر	٢٥٠٠	٥٠٠٠
١٩	عدم توضيح خطة عمل المشروع للمتبرع وإطلاعها عليها.	٢٥٠٠	٥٠٠٠

جدول المخالفات والعقوبات



التعليمات التنفيذية لللائحة جمع التبرعات للجوه الخيرية

٥٠٠٠	٢٥٠٠	عدم تتوقف حملة التبرعات عند انتهاء مدتها التي حددها لها المركز أو توافر المبلغ المستهدف أيهما أسبق	٢٠
٥٠٠٠	٢٥٠٠	تلقي التبرعات النقدية خارج مقر الجمعية المرخصة أو أحد فروعها	٢١
٥٠٠٠	٢٥٠٠	عدم تخصيص حساب خاص للزكاة وإيداع الزكاة فيه	٢٢
٥٠٠٠	٢٥٠٠	توجيه مبلغ التبرع لمشروع آخر بالنسبة للتبرعات الموسمية دون أخذ موافقة المركز	٢٣
+٥٠٠٠ سحب الترخيص ومصادرة حصيلة الأموال	+٢٥٠٠ سحب الترخيص ومصادرة حصيلة الأموال	الإخلال بأي من شروط إصدار الترخيص الواردة في المادة (الرابعة) بعد صدوره	٢٤
٥٠٠٠	٤٥٠٠	استعمال الأموال بغير الغرض المحدد له	٢٥
٥٠٠٠	٤٠٠٠	جمع التبرعات النقدية	٢٦

مؤشرات قد تدل على عمليات غسل الأموال أو جرائم تمويل الإرهاب:

1. إبداء العميل اهتماماً غير عادي بشأن الالتزام لمتطلبات مكافحة غسل الأموال أو جرائم تمويل الإرهاب، وبخاصة المتعلقة بهويته ونوع عمله.
2. رفض العميل تقديم بيانات عنه أو توضيح مصدر أمواله وأصوله الأخرى.
3. رغبة العميل في المشاركة في صفقات غير واضحة من حيث غرضها القانوني أو الاقتصادي أو عدم انسجامها مع استراتيجية الاستثمار المعلنة.
4. محاولة العميل تزويد الجمعية بمعلومات غير صحيحة أو مضللة تتعلق بهويته و/أو مصدر أمواله.
5. علم الجمعية بتورط العميل في أنشطة غسل أموال أو جرائم تمويل إرهاب، أو أي مخالفات جنائية أو تنظيمية.
6. إبداء العميل عدم الاهتمام بالمخاطر والعمولات أو أي مصاريف أخرى.
7. اشتباه الجمعية في أن العميل وكيل للعمل نيابة عن موكل مجهول، وتردده وامتناعه بدون أسباب منطقية، في إعطاء معلومات عن ذلك الشخص أو الجهة.
8. صعوبة تقديم العميل وصف لطبيعة عمله أو عدم معرفته بأنشطته بشكل عام.
9. قيام العميل باستثمار طويل الأجل يتبعه بعد مدة وجيزة طلب تصفية الوضع الاستثماري وتحويل العائد من الحساب.
10. وجود اختلاف كبير بين أنشطة العميل والممارسات العادية.
11. طلب العميل من الجمعية تحويل الأموال المستحقة له لطرف آخر ومحاولة عدم تزويد الجمعية بأي معلومات عن الجهة والمحول إليها.
12. محاولة العميل تغيير صفقة أو إلغائها بعد تبليغه بمتطلبات تدقيق المعلومات أو حفظ السجلات من الجمعية.
13. طلب العميل إنهاء إجراءات صفقة يستخدم فيها أقل قدر ممكن من المستندات.
14. علم الجمعية أن الأموال أو الممتلكات إيراد من مصادر غير مشروعة.
15. عدم تناسب قيمة أو تكرار التبرعات والعمليات مع المعلومات المتوفرة عن المشتبه به ونشاطه ودخله ونمط حياته وسلوكه.
16. انتماء العميل لمنظمة غير معروفة أو معروفة بنشاط محظور.
17. ظهور علامات البذخ والرفاهية على العميل وعائلته بشكل مبالغ فيه وبما لا يتناسب مع وضعه الاقتصادي (خاصة إذا كان بشكل مفاجئ).

الإجراءات في حال وجود مؤشرات الاشتباه:

1. رصد الحالة وجمع كافة الأدلة المتوفرة.
2. تعبئة نموذج الاشتباه المرفق.
3. عدم إشعار العميل بأي تصرف أو تنبيهه.
4. الرفع للإدارة بالنموذج وكافة المرفقات.
5. التواصل بسرية تامة مع الجهات المختصة.

نموذج الاشتباه :

	التاريخ
	اسم العميل
	الجنسية
	رقم الهوية
	رقم الجوال
	المبلغ
	مصدر الدخل
	سبب الاشتباه

المدير التنفيذي

اسم الموظف

أسئلة ومعلومات مهمة:

- 1- **ماهي عمليات غسل الأموال؟**
هي العمليات التي يقوم من خلالها المجرمون بإضفاء صفة المشروعية على المتحصلات الناتجة عن نشاطات إجرامية.
- 2- **ما هو الأثر الاقتصادي والاجتماعي المترتب من عمليات غسل الأموال؟**
جرائم غسل الأموال تشكل خطراً جسيماً على الجانب الاقتصادي والاجتماعي في أي دولة خصوصاً تلك التي تعاني من ضعف المعايير المتخذة في مكافحة هذه الجرائم، وتساهم عمليات غسل الأموال في خلق فجوة اقتصادية واجتماعية بين أفراد المجتمع، وزيادة معدلات الفقر.
- 3- **ماهي الآثار الاقتصادية المحتملة من عمليات غسل الأموال على الاقتصاد الوطني؟**
قد تؤدي عمليات غسل الأموال في أي دولة إلى انتشار اقتصاد الظل أو التستر التجاري مما ينتج عنه تراجع النمو الاقتصادي، إضافة إلى ما تسببه من ارتفاع معدلات التضخم الذي ينتج عنه ارتفاع مستويات الأسعار.
- 4- **ماهي أبرز أساليب غسل الأموال؟ وماذا يجب على الفرد فعله لتجنب استغلاله في تمرير عمليات غسل الأموال؟**
التحويلات المالية هي من أبرز القنوات التي يتم استغلالها في تمرير عمليات غسل الأموال، لذا يجب الحذر عند طلب شخص ما تحويل مبلغ مالي من حسابك إلى شخص غير معروف بأي حجة كانت، حيث قد يكون هذا الشخص مشتبهاً فيه لدى الأجهزة المعنية. لذا احذر من تحويل أموال إلى أشخاص غير معروفين، فقد يكون ذلك مساهمة في تمرير عملية متصلة بغسل أموال.
- 5- **كيف تتم عمليات غسل الأموال؟**
عمليات غسل الأموال تتم بواسطة طرق معقدة منها استغلال خدمات ومنتجات المؤسسات المالية وغير المالية، وقد يكون الفرد عرضة لها بسبب الثقة المفرطة من تمكين غاسلي الأموال من استخدامها.
- 6- **هل عمليات غسل الأموال مقصورةً على العمليات النقدية؟**
المال المراد إخفاء أصل حقيقته (غسله) ليس مقصوراً على النقد، بل يشمل الأصول والممتلكات والموارد الاقتصادية أيّاً كانت قيمتها أو نوعها أو طريقة امتلاكها، لذا يتجه غاسلو الأموال إلى بيع الأصول ذات المصادر غير المشروعة بأسعار أقل من سعرها الحقيقي، وهو ما يلحق الضرر بالمنافسة الشريفة ويؤثر سلباً في الأنشطة التجارية الأخرى.

أسئلة ومعلومات مهمة:

7- كيف تنشأ جريمة غسل الأموال؟

تنشأ جريمة غسل الأموال نتيجة للرغبة في إخفاء صفة المشروعية على الأموال التي نتجت عن الجرائم الأصلية والتي تشمل جميع الأفعال المجرمة المرتكبة داخل المملكة أو خارجها.

8- هل هناك مسائلة قانونية في حال استلام وإيداع أموال مجهولة الحساب البنكي؟

يجب على الفرد الحذر من أي طلب يتعلق باستلام أموال نقدية لإيداعها في حسابه بغرض تجزئتها وتحويلها إلى عدة أشخاص، فقد يكون عرضة للعقوبة لاحتمال ضلوعه في عملية غسل أموال، كما أن استلام مبالغ نقدية من شخص معلوم لإيداعها في حساب شخص غير معروف قد يعرضه للمساءلة، فقد يكون المراد إيداعه من مصدر غير مشروع.

9- ما الواجب تجاه الطرق والأساليب الأخرى التي يتم من خلالها استغلال الفرد في تمرير عمليات غسل الأموال؟

لا تمنح أطرافاً أخرى فرصة لاستغلال الخدمات والمنتجات المالية التي تقدمها لك المؤسسة المالية، إذ إن التهاون في ذلك يساهم في إخفاء المستفيد الحقيقي، ويساعد في تمكين بعض المجرمين من التخفي خلف اسمك في القيام بعملياتهم غير المشروعة.

10- ما هي عقوبة مرتكب جريمة غسل الأموال؟

يعاقب مرتكب جريمة غسل الأموال بغرامة مالية تصل إلى سبعة ملايين ريال وبالسجن لمدة تصل إلى خمس عشرة سنة أو بكلتا العقوبتين وفق ما حددته الأنظمة المرعية، ويمنع السعودي المحكوم عليه بعقوبة السجن في جريمة غسل الأموال من السفر خارج المملكة مدة مماثلة لمدة السجن المحكوم عليه بها.

11- هل هناك أهمية للإفصاح للمؤسسات المالية عن المصدر الحقيقي للأموال؟

نعم، من الضروري الإفصاح عن المصدر الحقيقي للأموال والغرض الفعلي من العملية عند التعامل مع المؤسسات المالية، حيث إن عدم صحة البيانات قد يعرض الفرد للمساءلة.

أسئلة ومعلومات مهمة:

12- كيف تساهم إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في حماية استقرار النظام المالي في المملكة؟
من خلال وضع وتطوير السياسات والمعايير المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والإشراف عليها، وتعزيز التزام القطاع المالي بها. ويتمثل دور الإدارة فيما يلي:-

مهام ومسئوليات سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

- متابعة ودراسة الممارسات والمعايير الدولية والتنظيمية المتعلقة بالالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- صياغة وتطوير السياسات والمعايير المتعلقة بالالتزام (المبادئ العشرة الصادرة عن لجنة بازل) وبمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعميمها على المؤسسات المالية المعنية.
- التعاون مع الجهات المختصة الأخرى في المناقشات المحلية المتعلقة بسياسات الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- متابعة الموضوعات التي تتطلب التعاون المشترك بين كافة الجهات والمنظمات فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

مهام ومسئوليات الإشراف على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

- تتبع إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أفضل الممارسات والمعايير الدولية والتنظيمية للإشراف على القطاع المالي، مثل:
- استخدام نموذج التقييم على أساس المخاطر (مؤشرات المخاطر المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) لإجراء تقييم المخاطر.
 - تحليل مؤشرات المخاطر.
 - تحديث تقييم مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
 - القيام بالزيارات التفتيشية للمؤسسات المالية.
 - مراقبة وتعزيز التزام القطاع المالي بالأنظمة والتعليمات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتحقق من فاعلية وشفافية التطبيق.

أسئلة ومعلومات مهمة:

13- كيف يتم التحقق من التزام المؤسسات المالية بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟

يتم التحقق من التزام المؤسسات المالية من خلال الفحص المكتبي والفحص الميداني والأدوات التحليلية المتاحة الأخرى، للتأكد من فاعلية تطبيقها للمتطلبات وتعزيز التزام القطاع المالي بالأنظمة والتعليمات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ودليل الالتزام بالأنظمة والتحقق من فاعلية وشفافية التطبيق للتأكد من التالي:-

- تطبيق مواضيع تنظيم الالتزام ومخاطره.
- إعداد البرامج والأدلة التي تحقق تطبيق الأنظمة والتعليمات.
- تقييم ومتابعة مخاطر عدم الالتزام للأنشطة والمنتجات والخدمات.
- معالجة أو متابعة تصحيح الملاحظات والمخالفات الناشئة.
- المساعدة في تقييم مستوى التزام البنوك العاملة في المملكة بسياسات الالتزام وسياسة قبول العميل وسياسة مبدأ اعرف عميلك ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تحليل تقارير الالتزام الدورية والسنوية التي تطلبها المؤسسة في شأن الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإعداد تقارير بشأن نتائجها.

شكرا جزيلا للحضور والمتابعة والإستماع
وبالتوفيق والنجاح للجميع